الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

جامعة الخرطوم
مدرسة العلوم الإدارية
وكلية الدراسات التقنية والتنموية
برنامج التعليم عن بعد
المستوى الثاني

الاقتصاد الكلي

إعداد
د. يعقوب علي جانقي
٢٠٠٩

المقدمـة

يتصف علم الاقتصاد بالمرونة والقابلية للتحديث كل فترة زمنية وذلك لأنه يعالج القضايا التي تواجه الأفراد والجماعات حسب معطيات زمانها ومكانها وحجمها. وعليه فهو علم يتطور عبر الزمن.

هناك عدة فروع لعلم الاقتصاد منها ما يختص بدراسة سلوك المستهلك والمنتج وهو الاقتصاد الجزئى ومنها ما يعالج القضايا القومية في الدولة ويبحث في السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى النمو والتنمية وهو الاقتصاد الكلي ومنها ماهو تطبيقي مثل الاقتصاد الزراعي والصناعي واقتصاديات العمل والطاقة ومنها ما يعتمد منهجه على الأساليب الرياضية مثل الاقتصاد الرياضي والإداري والقياسي.

يتم تناول الاقتصاد الكلي في هذه المذكرة بالتركيز على المفاهيم الأساسية مثل الدخل القومي والتوازن الكلي والسياسات الاقتصادية والقضايا الاقتصادية المعاصرة. إن أهمية الاقتصاد الكلي تأتي من حيث تأثير السياسات العامة للدولة على النشاط الاقتصادي الخاص وعليه يتم رصد آثارها وتمحيص آلياتها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

تتكون هذه المذكرة من تسع وحدات رئيسية تقدم للدارس المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلي والتي تساعد في تفسير الظواهر الاقتصادية والكلية والربط بينها على أساس علمي.

الوحدة الأولى تقدم مفاهيم أساسية بغرض تسهيل استيعاب الوحدات اللاحقه. أما الوحدة الثانية فتشمل الدخل القومي من حيث التدفق النقدي والسلعي في اقتصاد مكون من عدة قطاعات ليعكس الترابط بين قطاعات الاقتصاد على المستوى الكلي، ثم أهمية حسابات الدخل القومي ومشاكلها وكيفية حسابها، ثم التمييز بين الدخل القومي الحقيقي والدخل القومي النقدي. الوحدة الثالثة تبحث في الاستهلاك والادخار ومحددات كل منهما وأثر الاستهلاك على التوازن الكلي. أما الوحدة الرابعة فتبحث في مفهوم ومحددات الاستثمار تمهيداً لدراسة التوازن الكلي. أما الوحدة الخامسة فتبحث في التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين ثم الاقتصاد المغلق والذي يضم ثلاث قطاعات هي القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي والضرائب). أما الوحدة السادسة فتقدم حالة التوازن في اقتصاد مفتوح (صادرات وواردات) وتبحث في أثر المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي. الوحدة السابعة تقدم تحليلاً للقطاع المصرفي عن طريق تحديد وظائف النقود ودور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي. تضم الوحدة الثامنة تحليلاً للسياسات الاقتصادية

بشقيها النقدي والمالي وأثرها على الاستقرار الاقتصادي. أما الوحدة التاسعة فتركز على القضايا الاقتصادية المعاصرة مثل التضخم والبطالة وسياسات التحرير الاقتصادي والمالي.

حتى تتحقق الفائدة المرجوه من هذا المقرر لا بد للدارس أن يكون قد استوعب مادة الاقتصاد الجزئي وقد اعتاد على إدراك مضمون علم الاقتصاد والقضايا التي يعالجها. يحتاج الدارس للتركيز والفهم المتراكم حتى يربط بين وحدات هذا المقرر مما يعني القراءة المتأنية والجادة وعليه استيعاب نماذج التمارين المحلوله وحل الأسئلة في نهاية كل وحدة والاستعانة بالمراجع المتوفرة لتعميق الفهم وعدم الاعتماد على الحفظ النصي للمادة.

في الختام آمل أن يجد الدارس ما يصبو إليه في هذه المذكرة وأن تعينه على تفهم البيئة الاقتصادية الكلية التي تحيط بمنشآت الأعمال.

الأهداف المنشودة من دراسة الاقتصاد الكلي:

يهدف الاقتصاد إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من الموارد المتاحة. تسعى منشآت الأعمال إلى تعظيم أرباحها ويسعى المستهلك إلى تعظيم المنفعة. يتم ذلك على المستوى الجزئى. أما على المستوى الكلي فإن الدولة ترغب في تحقيق أهداف قومية وفقاً لاستراتيجية إدارة الاقتصاد القومي. من أهم هذه الأهداف ما يلي:

١- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسب على أساس التغيرات السنوية في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه باعتبار أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون أعلى من معدلات الزيادة في السكان.

٢- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بمعالجة ظاهرتي التضخم واركود مما يحقق تحسناً في مستوى المعيشة.

٣- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إستغلال الموارد المتاحة بحيث تحقق أفضل عائد ممكن.

٤- تحقيق الوفرة للسلع والخدمات وهذا عكس الندرة التى تؤدي إلى الهلع الاستهلاكي وإرتفاع الأسعار.

٥- توفير حرية للمنتجين والمستهلكين بحيث يتحدد الإنتاج حسب رغبة المستهلكين والذين هم أحراراً في شراء السلعة أو عدمه وأن ينتج أصحاب العمل وفقاً لحالة السوق الحر.

٦- تحقيق عدالة في توزيع عوائد عناصر الإنتاج كل حسب مساهمته في العملية الإنتاجية.

٧- توفير ضمان إجتماعي لكل أفراد المجتمع وتوفير حد الإعاشة للجميع.

تختلف الأولويات بالنسبة لهذه الأهداف بين دولة وأخرى حسب النظام الاقتصادي السائد والإمكانات المالية المتاحة.

الوحدة الأولى
مفاهيم أساسية

الأهداف التعليمية للوحدة الأولى:

بعد دراسة الوحدة الأولى يكون الطالب قد تعرف على:

- ✓ التمييز بين المصطلحات ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي.
- ✓ ما يقابل هذه المصطلحات في اللغة الإنجليزية.
- ✓ مفهوم التضخم والبطالة.
- ✓ الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ السياسة المالية والسياسة النقدية.
- ✓ مفهوم الادخار والاكتناز.

١-١: المقدمة

تشتمل هذه الوحدة على مفاهيم أساسية توجه ذهن الدارس نحو إستيعاب مكونات مادة الاقتصاد الكلي حتى لا يجد صعوبة في تتبع المادة وإدراك الإطار الذي تقع فيه وهو النظرية الاقتصادية الكلية التى تطورت عبر الزمن.

في البداية هيمنت النظرية الكلاسيكية والتي تؤمن بحياد الدولة أي عدم الحاجة لتدخلها في النشاط الاقتصادي وأن أي اختلال تتم معالجته في المدى البعيد وأن تحقيق التوازن يتم تلقائياً غير أن الكساد الكبير الذي حدث في بداية ثلاثينات القرن الماضي قد أظهر عجز آلية السوق في تحقيق التوازن وعندها ظهرت نظرية كينز (Keynes) والتي نادت بدور فعال للدولة في النشاط الاقتصادي وأدخلت الإنفاق الحكومي كأداة في تصحيح المسار الاقتصادي. ثم جاءت سياسات التحرير التي تنادي بالعودة إلى الاقتصاد الحر وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والأهتمام بزيادة الإنتاج والإنتاجية.

١-٢: الاقتصاد الكلي: (Macro – economics)

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والناتج القومي والتضخم والبطالة والاستهلاك والادخار والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وعرض النقود والطلب الكلي

والعرض الكلي. أما الاقتصاد الجزئي (Micro – economics) فيهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية مثل المنتج والمستهلك وتحليل العوامل التي تؤثر عليها.

١-٣: التدفق: (Flow)

يعني تغيراً خلال فترة زمنية محددة. أما الرصيد (Stock) فيعني كمية ثابتة في زمن محدد. مثلاً الرصيد في البنك في التاريخ المحدد هو ١٠٠٠ جنيه بينما التدفق الشهري هو ٢٠٠ جنيه.

١-٤: الدخل: (Income)

هو تدفق نقدي يؤدي إلى قوة شرائية أما الثروة (Wealth) فهي رصيد من السلع المادية وغير المادية يؤدي إلي دخل. أما القوة الشرائية فتمكن الأفراد من تحويل الرغبات إلى طلب.

١-٥: الطلب الكلي: (Aggregate Demand)

هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين (المستهلكين) في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة ويتكون من الإنفاق الاستهلاك والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي. أما العرض الكلي (Aggregate Supply) فهو مجموع قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة ويتحدد بالطاقة

الإنتاجية للمجتمع والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج بمعني التوظيف الكامل وهذا يعتمد على مدى التقدم التقني الذي وصل إليه المجتمع.

١-٦: التوازن: (Equilibrium)

وهو حالة تنعدم فيها الرغبة في التغيير ويتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

١-٧: التضخم: (Inflation)

هو الزيادة المضطردة في المستوى العام للأسعار. أما الكساد (Deflation) فهو انخفاض القوة الشرائية وبالتالي الإنتاج ثم زيادة معدلات البطالة.

١-٨: البطالة: (Unemployment)

هي عدم توظيف الموارد المتاحة توظيفاً أمثل وتنعكس في زيادة أعداد العاطلين من القوة البشرية النشطة اقتصادياً.

١-٩: الدخل القومي: National Income)

هو كافة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية ويشمل الدخول التي لا يحصل عليها أصحابها مثل الأرباح غير الموزعة (المحتجزة). أما الناتج القومي (National Product) فهو مجموع القيمة السوقية (النقدية) لكل السلع

النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة في الغالب عام كامل.

١-١٠: المدارس الاقتصادية

ويقصد بها المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية. تركز المدرسة النقدية على دور السياسة النقدية (Monetary Policy) في التحكم في الاقتصاد بينما تركز المدرسة الكينزية على دور السياسة المالية (Fiscal Policy) في تصحيح المسار الاقتصادي.

١-١١: الدخل القومي الاسمي (النقدي): (Nominal National Income)

هو الدخل القومي محسوباً بالأسعار السوقية. الدخل القومي الحقيقي (Real National Income) فهو الدخل القومي النقدي مخصوماً بالأرقام القياسية.

١-١٢: الادخار: (Saving)

هو ما يتبقى من الدخل بعد خصم الإنفاق الاستهلاكي ويتم إيداعه في المؤسسات المالية. أما الاكتناز (Hoarding) فيعني الاحتفاظ بالنقود خارج المؤسسات المالية.

١-١٣: الصادرات: (Exports)

وتعني متحصلات الدولة من النقد الأجنبي من مبيعاتها في الأسواق العالمية أما الواردات (Imports) فهي قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الدولة من الأسواق العالمية. الصادرات إضافة للدخل القومي (Injection) أما الواردات فهي تسرب (Leakage) من الدخل القومي.

١-١٤: الميزان التجاري: (Trade Balance)

يعني الموازنة بين متحصلات الصادرات والإنفاق على الواردات. أما ميزان المدفوعات (Balance of Payments) فيشمل الصادرات المنظورة وغير المنظورة بالإضافة إلى تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل زائداً الاحتياطيات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية.

١-١٥: الإيردات العامة: (Public Revenues)

هي ما تتحصل عليه الدولة من الضرائب وفوائض المؤسسات العامة والقروض الداخلية والخارجية وبيع ممتلكات الدولة الخاصة والإصدارات النقدية أما الإنفاق العام (Public Expenditure) فهو ما تنفقه الدولة من أموال على الأجور والرواتب والدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. عندما تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة تكون الميزانية متوازنة.

أسئلة للمراجعـة:

١- ميز بين المصطلحات التالية:

- التدفق والرصيد.
- التضخم والكساد.
- الدخل القومي والناتج القومي.
- الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٢- لماذا تسعى الحكومات للحصول على إيرادات عامة ؟

٣- ما معنى الادخار ؟ وما هو الفرق بينه وبين الاكتناز ؟

الوحدة الثانية

الدخل القومي والناتج القومي

الأهداف التعليمية للوحدة الثانية:

بعد دراسة هذه الوحدة يتمكن الطالب من معرفة الآتي:

- ✓ العلاقة التبادلية بين القطاع الاستهلاكي (العائلي) والقطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال).
- ✓ دور الحكومة في الاقتصاد من حيث الضرائب والإنفاق العام.
- ✓ أهمية القطاع الخارجي ودوره في زيادة الدخل القومي والتوظيف.
- ✓ فوائد حسابات الدخل القومي ومشاكلها.
- ✓ الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي.
- ✓ طرق حسابات الناتج القومي وتسلسل حسابات الدخل القومي.

٢-١: مقدمة

تهدف هذه الوحدة إلى تعريف الدارس بالعوامل التي تؤدي إلى الدخل القومي وأهميته ومشاكله وكيفية حساب الناتج القومي بغرض إدراك التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي مقاساً بمعدلات النمو الاقتصادي.

٢-٢: التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين

شكل رقم (١): التدفق الدائري للدخل (قطاعين)

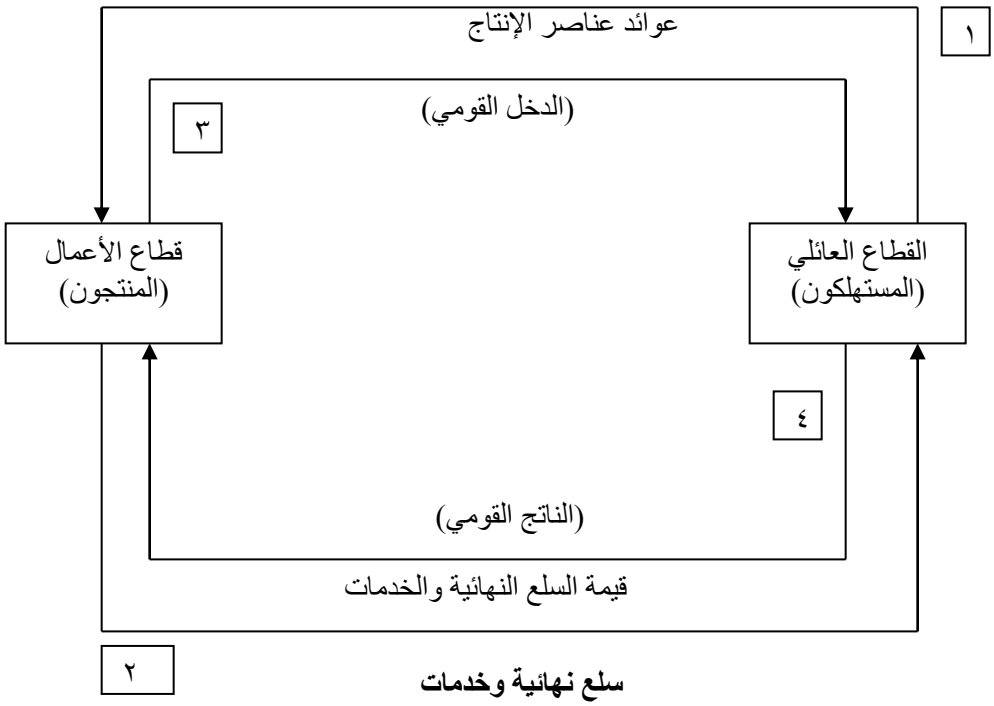

القطاع العائلي (القطاع الاستهلاكي) هو الذي يملك عناصر الإنتاج ويقدم خدمات عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية) للقطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) والذي بدوره ينتج سلع نهائية وخدمات بغرض الاستهلاك. تظهر هذه العلاقة التبادلية في الشكل رقم (١) (الإطار الخارجي (١ و ٢) وتمثل التدفق السلعي). تساهم خدمات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وتتحصل على عوائد نظير تلك المساهمة مما يؤدي إلى الدخل القومي ولكن القطاع العائلي ينفق جزءً من دخله للحصول على سلع نهائية وخدمات تولد له منفعه ويعود ذلك الإنفاق كإيرادات لقطاع الأعمال.

حسب التعريف في الوحدة الأولى فإن عوائد الإنتاج تمثل الدخل القومي وقيمة السلع النهائية والخدمات تمثل الناتج القومي ويظهر ذلك في الرسم بالأرقام (٣ و ٤) وهو التدفق النقدي. عليه لابد من تساوي التدفق النقدي مع التدفق السلعي ليحدث توازن في الاقتصاد القومي. إذا كان التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي فإن ذلك يؤدي إلى التضخم وإذا كان التدفق السلعي أكبر من التدفق النقدي فإن هذه حالة كساد اقتصادي (ركود اقتصادي).

٢-٣: التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

شكل رقم (٢): التدفق الدائري للدخل (أربعة قطاعات)

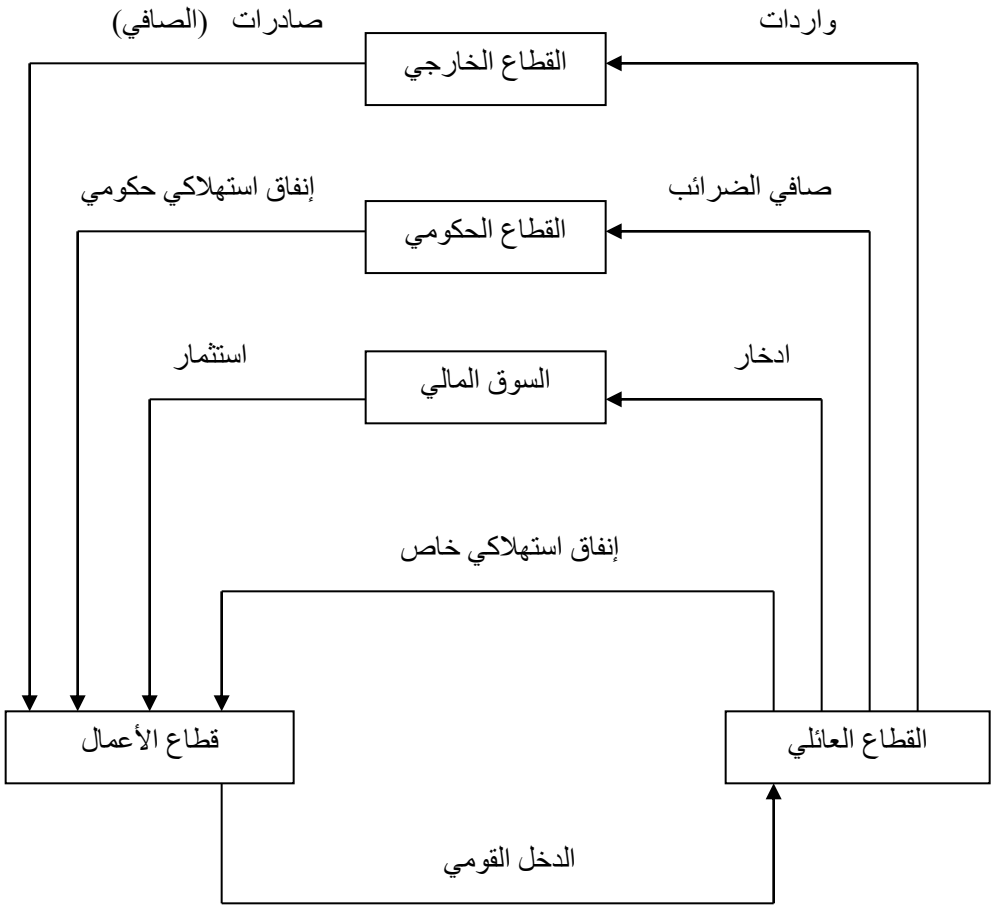

القطاع العائلي لا ينفق كل دخله وإنما يدخر جزءاً منه ويودعه في المؤسسات المالية إما في البنوك التجارية كودائع أو في السوق المالي بشراء أسهم وسندات وأوراق مالية. يقوم القطاع الإنتاجي بإفتراض هذه الأموال لتمويل الاستثمار. هذا هو الإدخار الطوعي. أما الحكومة فأنها تفرض ضرائب متنوعة على الأنشطة الاقتصادية وفي ذات الوقت تقدم مدفوعات تحويلية للقطاع العائلي وتقدم دعماً للإنتاج. الصافي من الإيرادات الضريبية والمدفوعات التحويلية والدعم يمثل دخلاً للقطاع الحكومي والذي بدوره ينفقه كمشتريات من قطاع الأعمال(سواء استهلاكية أو إنتاجية). معنى ذلك ما يتسرب من الدخل القومي يعود كإضافة وعندئذ يكون الإدخار تسرباً والاستثمار حقناً.

دخول القطاع الخارجي يعني أن الاقتصاد أصبح مفتوحاً. تتم تلبية بعض حاجات قطاع الاستهلاك من الأسواق العالمية عن طريق الاستيراد (الواردات) وكذلك يقوم القطاع الإنتاجي ببيع بعض من منتجاته في الأسواق العالمية (الصادرات). بينما الصادرات هي متحصلات من العالم الخارجي، الواردات تعني التزامات نحو العالم الخارجي.

هذه العلاقة الترابطية بين قطاعات الاقتصاد الأربعة يوضحها الشكل رقم (٢) حيث نلاحظ أن أي تسرب من الدخل القومي يتم تعويضه ومن ثم فإن الدخل القومي يتطابق مع الناتج القومي حسابياً.

٢-٤: أهمية دراسة الدخل القومي

يهتم الاقتصاد الكلي بكيفية تحديد مستوى النشاط الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه وقد اهتمت نظرية كينز (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود) بذلك. وتأتي أهمية دراسة وتحليل الدخل القومي لعدة أسباب منها:

١- إدراك مدى التطور الاقتصادي بين فترة وأخرى وذلك بمعرفة معدل النمو الاقتصادي ويؤدي ذلك إلى تحديد السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة.

٢- حساب الدخل الفردي (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي) لمعرفة مستوى الرفاهية ويتم حسابه بقسمة الدخل القومي على عدد السكان. غير أن هذا المؤشر لا يعكس عدالة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

٣- معرفة الطلب الكلي على السلع والخدمات وحجم الموارد المتاحة للاستثمار ويساعد ذلك في تخصيص الموارد.

٤- الحاجة لوضع خطط مستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلاً في قطاع الصادرات والواردات وكذلك حجم الاستثمار والإدخار وذلك في إطار توقعات معدلات نمو كل قطاع.

٥- تحليل التقسيم القطاعي للناتج القومي من حيث مساهمة كل قطاع مثل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وذلك لتحقيق التوازن بين الأنشطة المختلفة لأن هذه القطاعات مرتبطة ببعضها ويمكن أن تحدث فيها إختناقات تؤدي إلى تراجع معدلات نموها. يؤدي ذلك أيضاً إلى إدراك مدى التفاوت في الدخول بين الريف والحضر ومن ثم العمل على التقليل من حدتها حتى لا تحدث هجرة داخلية إلى المدن.

٦- المقارنة بين الدول لمعرفة درجة التباين في الأداء الاقتصادي وأسباب ذلك ومن ثم الإستفادة من التجارب الناجحة ذات المردود الإيجابي.

كل ذلك يؤكد أن هناك فوائد عديدة من دراسة وتحليل الدخل القومي وأنه يعتبر من المؤشرات الكلية ذات الأهمية القصوى محلياً وعالمياً.

٢-٥: طرق قياس الدخل القومي

يتم قياس الدخل القومي بثلاثة طرق رئيسية هي:

طريقة الناتج وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق ولابد من تطابق هذه الطرق.

٢-٥-١: طريقة الناتج: الناتج القومي عبارة عن قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة. إذن يتم حساب قيمة السلع النهائية فقط ولا يتم حساب قيمة السلع الأولية والوسيطة. وهناك طريقة القيمة المضافة وهي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة. بمعنى آخر هي قيمة ما تضيفه كل مرحلة من مراحل الإنتاج إلى قيمة السلعة النهائية. يتم حساب القيمة المضافة تجنباً للأزدواجية في الحساب. المثال رقم (١) يوضح كيفية حساب القيمة المضافة لسلعة القطن.

مثال رقم (١): مراحل القيمة المضافة لسلعة القطن

المرحلة	السلعة	البائع	المشتري	الثمن (بملاين الجنيهات)	القيمة المضافة
الأولى	قطن	المزارع	مصنع النسيج	١٠٠	١٠٠
الثانية	قماش	مصنع النسيج	الترزي	١٣٠	٣٠
الثالثة	ثوب	الترزي	المستهلك	١٥٠	٢٠
إجمالي القيمة المضافة					١٥٠

يعدد المثال رقم (١) المراحل التي تمر بها سلعة القطن حتى تصل إلى المستهلك النهائي. المزارع يولد منفعة لم تكن موجودة فهى إذن قيمة مضافة ثم تضيف كل مرحلة من مراحل الإنتاج لقيمة السلعة. إذا جمعنا عمود الثمن نجد أن القيمة هي ٣٨٠ وفي ذلك أزدواجية في الحساب. عليه يمكن القول بأن القيمة المضافة تساوي قيمة الإنتاج مطروحاً منه قيمة مستلزمات الإنتاج.

٢-٥-٢: طريقة الدخل: تشمل عوائد عناصر الإنتاج وهي الأجور والمرتبات والريع والفوائد والأرباح بالإضافة إلى دخول أصحاب المهن الصغيرة مثل المحلات الصغيرة والمطاعم وغيرها. لا تشمل هذه الطريقة المدفوعات التحويلية للأفراد وإنتقال ملكية الأصول من شخص إلى آخر.

مثال رقم (٢): كيفية الحساب بطريقة الدخل (القيمة بملايين الجنيهات)

الأجور والمرتبات	=	٨٠
الأرباح	=	٤٠
الفوائد	=	٢٠
الريع	=	١٠
الإجمالي	=	١٥٠

نلاحظ ما يلي:

أ/ الضرائب غير المباشرة على الإنتاج أو المبيعات لاتمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج ويتم تحصيلها حسب التشريعات الضريبية.

ب/ الإعانات تمثل دخلاً غير مكتسب.

ج/ إستهلاك رأس المال للمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمجتمع ولايعتبر إنفاقاً استثمارياً.

د/ الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج قبل فرض الضرائب غير المباشرة.

هـ/ الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إستهلاك رأس المال.

و/ الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق = الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة + إستهلاك رأس المال.

ز/ الناتج القومي الصافي (بأسعار التكلفة) = الدخل القومي.

٢-٥-٣: طريقة الإنفاق:

تشمل مكونات الإنفاق الكلي وهي:

أ/ الإنفاق الإستهلاكي (العائلي).

ب/ الإنفاق الاستثماري (الإضافة للطاقة الإنتاجية للمجتمع وتضم السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ...).

ج/ الإنفاق الحكومي (مشتريات القطاع الحكومي).

د/ القطاع الخارجي (الصادرات – الواردات).

المثال رقم (٣) يوضح كيفية حساب الناتج القومي بطريقة الإنفاق (بملايين الجنيهات) ونلاحظ أنها تشمل كل مكونات الإنفاق الكلي كما هي في نموذج الاقتصاد المفتوح.

مثال رقم (٣): حساب الناتج القومي بطريقة الإنفاق

الإنفاق الإستهلاكي	=	١٠٠
الإنفاق الاستثماري	=	٣٠
الإنفاق الحكومي	=	١٥
صافي القطاع الخارجي	=	٥
الإجمالي	=	١٥٠

تحتاج حسابات الدخل القومي إلى بيانات عن كل أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة حتى يمكن تقدير الدخل والناتج بصورة تعكس واقع الأداء الاقتصادي وتوضح مواطن القصور للعمل على تلافيها.

٢-٦: تسلسل حسابات الدخل القومي (القيمة بملايين الجنيهات)

الناتج القومي الإجمالي	=	٦٠٠٠
(-) استهلاك رأس المال	-	٤٠٠
(=) الناتج القومي الصافي	=	٥٦٠٠
(-) الضرائب غير المباشرة	-	٣٠٠
(+) الإعانات (إعانات الإنتاج)	+	١٠٠
(=) الدخل القومي	=	٥٤٠٠
(+) المدفوعات التحويلية (الضمان الإجتماعي)	+	٨٠

(–) الأرباح غير الموزعة	–	١٤٠
(–) الضرائب على أرباح الأعمال	–	١٦٠
(–) أقساط المعاشات والتأمينات	–	٢٠٠
(=) الدخل الشخصي	=	٤٩٨٠
(–) الضرائب على الدخول	–	١٨٠
(=) الدخل المتاح التصرف فيه	=	٤٨٠٠
(–) الإنفاق الاستهلاكي	–	٣٦٠٠
(=) الإدخار	=	١٢٠٠

٢-٧: مشاكل حسابات الدخل القومي

هناك عدة مشاكل تواجه حسابات الدخل القومي وتعتمد بعض مكوناته على تقديرات بدلاً عن بيانات فعليه. ومن أهم المشاكل ما يلي:

أ/ يتم حساب قيمة السلع والخدمات التي تصل إلى السوق ولها سعر نهائى ولكن بعض الأنشطة الإنتاجية لا تصل إلى السوق مثل عمل ربة المنزل واتجاه البعض نحو إنتاج سلع وخدمات بغرض الأكتفاء الذاتي مثل الخبز والسلع المعمرة وإصلاح السيارة ... والمزارع الذي يستهلك جزءً من إنتاج مزرعته واستخدام مخلفات الحيوان كطاقة والأعشاب التي تصلح لعلاج الأمراض وليس لها قيمة سوقية .....

ب/ الفصل بين الاستهلاك والاستثمار مثلاً شراء ثلاجة أو سيارة لا يعتبر استثماراً وكذلك إنفاق المنشآت على بند البحوث والتنمية والذي ليس له عائد مباشر.

ج/ حساب قيمة الإنفاق الحكومي حسب التكلفة وليس العائد ومثال ذلك عائد الشرطة يحسب بقدر ما يتم الإنفاق عليه بينما عائد مصنع الصابون يحسب بأسعار السوق.

٢-٨: الإرتباط بين الدخل القومي والرفاهية الاجتماعية

أ/ يعتبر الدخل القومي مقياساً للأداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لكن العلاقة بينه وبين الرفاهية قد تنعدم في حالة قيام أي نشاط اقتصادي مثل المصنع الذي يؤدي إلى تلوث البيئة مما يؤدي إلى وبائيات لها آثار سلبية على الرفاهية.

ب/ يتم حساب السلع الاقتصادية فقط غير أن هناك سلعاً مجانية (حرة) تزيد من الرفاهية مثل حرارة الشمس في الشتاء.

ج/ لا يؤخذ في الاعتبار التوزيع العادل لعوائد عناصر الإنتاج والدخول ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بغض النظر عن من يأخذ ماذا.

٢-٩: الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي (الفعلي)

يتم حساب الناتج القومي النقدي بالأسعار الجارية (السوقية) أما الناتج القومي الحقيقي فيحسب بالأرقام القياسية للأسعار ويساوي الدخل القومي النقدي مقسوماً على الأرقام القياسية للأسعار وذلك بغرض إستبعاد التغير في الأسعار الجارية نسبة لتغير قيمة النقود حيث أن قيمة النقود تساوي مقلوب المستوى العام للأسعار. ذلك يعني أن زيادة الأسعار تؤدي إلى إنخفاض قيمة النقود لأن المستهلك يدفع نقوداً أكثر للحصول على نفس الكمية من السلع. هنالك أنواع كثيرة للأرقام القياسية منها:

أ/ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumers' Price Index)

ب/ الرقم القياسي لأسعار الجملة (Wholesale Price Index)

ج/ الرقم القياسي لأسعار التجزئة (Retail Price Index)

د/ مخفض الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product Deflator)

وهو الأكثر شمولاً لأنه يأخذ في الاعتبار كل السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والخدمات حيث يرصد التغيرات في أسعارها بين فترة وأخرى.

الغرض من الأرقام القياسية للأسعار هو رصد التغيرات في أسعار السلع والخدمات وتقدير تلك التغيرات بين فترة وأخرى.

تحتاج السلع إلى أوزان (تحديد درجة أهميتها للمستهلك) لتعكس الأرقام القياسية التغيرات في الدخل الحقيقي.

١- حساب الرقم القياسي البسيط يعتمد على معلومات عن الأسعار في سنة الأساس وفي سنة المقارنة ويساوي

$$\frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

مثال رقم (٤): كيفية حساب الرقم القياسي البسيط لسلعتين:

السلعة	سنة الأساس	سنة المقارنة
الملبوسات	٤٠	٦٠
الخبز	٢٠	٤٠

الحل:

الملبوسات $\frac{60}{40} \times ١٠٠ = ١٥٠٪$

القمح $\frac{40}{20} \times ١٠٠ = ٢٠٠٪$

الإجمالي $= ٣٥٠٪$

المتوسط $= \frac{350}{2} = ١٧٥٪$

نسبة الزيادة في الأسعار $= ١٧٥٪ - ١٠٠٪ = ٧٥٪$

إذن زادت الأسعار بنسبة ٧٥٪ في سنة المقارنة منسوبة إلى سنة الأساس.

٢- يلاحظ أن الرقم القياسي البسيط لا يميز بين السلع من حيث الأهمية ولذلك تعطي أوزان ترجيحية للسلع ويتم ضرب هذه الأوزان في الأسعار ثم تطبيق النموذج للحساب على النحو التالي:

الرقم القياسي المرجح = سعر سنة المقارنة × الوزن × ١٠٠

سعر سنة الأساس × الوزن

٣- الدخل القومي الحقيقي = الدخل القومي النقدي × ١٠٠

الرقم القياس للأسعار

المثال رقم (٥): كيفية حساب الدخل القومي الحقيقي:

الأعوام	الدخول القومي النقدي (بالمليون جنيه)	الرقم القياسي للأسعار	الدخل القومي الحقيقي (بالمليون جنيه)
٢٠٠١	٦٠٠	١٠٠	٦٠٠
٢٠٠٢	١٢٠٠	٥٠٠	٢٤٠
٢٠٠٣	٤٠٠٠	٨٠٠	٥٠٠
٢٠٠٤	٦٤٠٠	١٠٠٠	٦٤٠

كيفية الحساب:

الدخل القومي الحقيقي في عام 2002 $= 100 \times \frac{1200}{500} = \underline{\underline{240}}$

الدخل القومي الحقيقي في عام 2004 $= 100 \times \frac{6400}{1000} = \underline{\underline{640}}$

نلاحظ الآتي:

أ/ في عام ٢٠٠١ يتساوى الدخل القومي النقدي مع الدخل القومي الحقيقي لأن الرقم القياسي لم يتغير.

ب/ في عام ٢٠٠٢ رغم مضاعفة الدخل القومي النقدي فإن الدخل الحقيقي قد انخفض باكثر من النصف وذلك لأن الأسعار قد زادت ٥ مرات.

ج/ في عام ٢٠٠٤ رغم أن الدخل النقدي يساوي ٦٤٠٠ فإن الدخل الحقيقي يساوي ٦٤٠ فقط وذلك لأن الأسعار قد تضاعفت عدة مرات.

عليه فإن البيانات المنشورة عن حسابات الدخل القومي تأخذ في الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار وبذلك تعكس معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ومستويات المعيشة.

٢-١٠: التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي { Gross Domestic Product) (GDP)} هو ما يتم إنتاجه داخل المجتمع بواسطة عناصر الإنتاج في الداخل بغض النظر عن جنسية المنتجين.أما الناتج القومي الإجمالي

{(Gross National Product (GDP)} فيساوي الناتج المحلي الإجمالي + دخول الاستثمارات الوطنية في الخارج – دخول الاستثمارات الأجنبية في الداخل. ذلك لأن الاستثمارات الأجنبية تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج بينما الاستثمارات الوطنية في الخارج تقوم بتحويل أرباحها إلى الداخل.

المثال رقم (٦): كيفية حساب الناتج القومي الإجمالي

قيمة السلع النهائية والخدمات = ٥٠٠٠ مليون جنيه

دخول الاستثمارات الوطنية في الخارج = ٧٠٠ مليون جنيه

دخول الاستثمارات الأجنبية في الداخل = ٥٠٠ مليون جنيه

الحل:

الناتج المحلي الإجمالي = ٥٠٠ مليون جنيه

الناتج القوم الإجمالي = ٥٠٠٠ + (٧٠٠ – ٥٠٠)

= ٥٢٠٠ مليون جنيه

ملحوظة:

تحسب معدلات النمو الاقتصادي على أساس التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وتسعى الدول لإجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دعماً لبرامج التنمية الاقتصادية.

اسئلة للمراجعـة:

١- أرسم التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين.

٢- ما هي أهمية دراسة الدخل القومي ؟

٣- في إطار حساب القيمة المضافة وضح المراحل التي تمر بها سلعة القمح حتى تصل كخبز للمستهلك (استعمل أرقام إفتراضية).

٤- إذا تم حساب الدخل القومي بأي من طرق قياسه، فهل تختلف النتيجة ؟

٥- ميز بين الآتي:

- الدخل القومي والدخل الشخصي والدخل المتاح.
- الضرائب غير المباشرة والضرائب على الأرباح والضرائب على الدخول.

٦- أكتب عن الإرتباط بين الدخل القومي والرفاهية الاجتماعية.

٧- كيف يتم حساب الدخل القومي الحقيقي ؟

٨- ما هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ؟ ومتى يكون أحدهما أكبر من الآخر ؟

الوحدة الثالثة

الاستهلاك والادخار

الأهداف التعليمية للوحدة الثالثة:

بعد دراسة وإستيعاب ما جاء في هذه الوحدة يستطيع الطالب إدراك ما يلي:

- ✓ أهمية الاستهلاك العائلي كأحد مكونات الطلب الكلي.
- ✓ الفرضيات التى تحدد الاستهلاك.
- ✓ حساب الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للأدخار.
- ✓ حساب الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للأدخار.
- ✓ تحديد العوامل التى تؤثر على الاستهلاك وعلى الأدخار.

٣-١: مقدمة

يعتبر الطلب الاستهلاكي الخاص من أهم مكونات الطلب الكلي وعليه فإن التغيرات في الانفاق العائلي تؤدي إلى إحداث آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي. كذلك فإن الدخل المتاح للتصرف إما أن يذهب للانفاق أو الأدخار ولذلك فإن تقدير دالة الاستهلاك يؤدي إلى معرفة حجم الادخار.

تهدف هذه الوحدة إلى التعرف على محددات الاستهلاك والادخار وكيفية حساب الميل الحدي للاستهلاك والادخار والميل المتوسط لكليهما. كذلك فإن من أهداف هذه الوحدة إدراك دور الانفاق الاستهلاكي في النشاط الاقتصادي الكلي وذلك تمهيداً للوحدة التالية والتى تتحدث عن التوازن الكلي في الاقتصاد.

٣-٢: نظريات الاستهلاك

جاءت نظرية كينز لتشير بأن الانفاق الاستهلاكي يعتمد أساساً على مستوى الدخل وذكرت بأن الانفاق الاستهلاكي يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل ولكن عند زيادة الدخل فإن الاستهلاك يزداد بنسبة أقل من الزيادة في الدخل. نطلق على هذه العلاقة العامة بين الدخل والاستهلاك دالة الاستهلاك Consumption Function والتى توضح حجم الموارد التى

يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات عند كل مستوى من الدخل.

جرت محاولات لتقدير دالة الاستهلاك بناء على بيانات سلاسل زمنية Time Series Data. وترجع هذه المحاولات إلى أهمية دالة الاستهلاك في رسم السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تحقيق التوظف الكامل.

إهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين من أمثال دوزنبري وملتون فريدمان ومودجلياني بدراسة العوامل التى تحدد الانفاق الاستهلاكي. فيما يلي نستعرض مضمون أهم هذه الفرضيات:

٣-٢-١: فرضية الدخل النسبي: Relative Income Hypothesis

يعود هذا الافتراض إلى الاقتصادي دوزنبري والذي يرجع تحديد الانفاق الاستهلاكي إلى المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة حيث يتأثر النمط الاستهلاكي للعائلة بنمط استهلاك جيرانها حرصاً منها على الابقاء على وضع اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه. عليه فإن الانفاق الاستهلاكي لا يتحدد بالدخل المطلق فقط وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة. ووفقاً لدوزنبري فإن الأفراد يحاولون الإبقاء على مستوى معين من المعيشة والذي يتأثر بدخل القمة Peak Income الذي حققه الفرد خلال الفترات القليلة الماضية وهو

أعلى مستوى من الدخل حصل عليه الفرد. يحاول الأفراد المحافظة على مستوى الاستهلاك عند ذلك المستوى من الدخل وفي حالة إنخفاض الدخل الحالي فإنهم يعملون على تخفيض الاستهلاك بنسبة أقل من الدخل وبالتالي ينخفض حجم الادخار.

٣-٢-٢: فرضية الدخل الدائم: Permanent Income Hypothesis

يرى ملتون فريدمان أن الدخل ينبغي تقسيمه إلى جزئين: دائم Permanent وعابر Transitory ويتناسب الاستهلاك الحالي مع الدخل الدائم حيث:

$$C = c_1 Y_P$$

C = الاستهلاك

c_1 = الميل الحدي للإستهلاك

Y_P = الدخل الدائم

تعتمد هذه النظرية على أن المستهلك يحاول المحافظة على نمط معين من الاستهلاك بالرغم من التغيرات التى تحدث لدخله من فترة إلى أخرى وأن الدخل الدائم هو متوسط دخل المستهلك المتوقع خلال فترة حياته لكن هناك تغيرات عابرة في الدخل ونرمز لها بـ Y_t ويكون الدخل:

$$Y = Y_P + Y_t$$

والاستهلاك

$$C = C_P + C_t$$

وطبقاً لفرضية الدخل الدائم فإن الاستهلاك لن يتأثر بالتغيرات العابرة في الدخل وعليه يكون الاستهلاك دالة نسبية للدخل الدائم.

٣-٢-٣: فرضية دورة الحياة Life – cycle Hypothesis

تعود هذه الفرضية إلى الاقتصادي مودجلياني والذي يرى أن الانفاق الاستهلاكي الأفراد لا يتوقف على الدخل الحالي وإنما على ما لديهم من ثروة وعلى الدخول المتوقعة في المستقبل.

وعليه فإن الدخل يشمل الدخل الجاري والدخل المتوقع والذي يشمل الدخل مقابل العمل والممتلكات إضافة إلى عائدات الاستثمارات المالية كالأسهم والسندات ويمكن التعبير عن ذلك الإفتراض رياضياً كالآتي:

$$C_t = f(Y_t, Yet, Wt)$$

C_t = الاستهلاك خلال الفترة t

Y_t = الدخل الجاري خلال الفترة t

Yet = الدخل المتوقع خلال الفترة t

We = الثروة التى يمتلكها الفرد خلال الفترة t

تفترض هذه النظرية أن الفرد يبدأ حياته بدخل منخفض ومع تقدمه في السن يبدأ دخله في الارتفاع وعند الإحالة إلى التقاعد يبدأ دخله في

الإنخفاض. ومن ثم يحاول الفرد توزيع إنفاقه الاستهلاكي على فترة حياته بحيث يتفادي التقلبات في دخله.

٣-3: دالة الاستهلاك ودالة الإدخار

دالة الاستهلاك هي علاقة خطية بين الاستهلاك والدخل نعبر عنها بخط مستقيم له ميل ثابت.

$$C = f(y)$$

C = الاستهلاك

f = الدالة

y = الدخل

إذن الاستهلاك يعتمد على الدخل.

دالة الادخار هى:

$$S = f(y)$$

حيث S ترمز للأدخار

الدخل المتاح

$$Y = C + S$$

ويتم توزيع الدخل المتاح التصرف فيه بين الاستهلاك والادخار.

ينقسم الاستهلاك إلى نوعين:

أ/ استهلاك تلقائي (مستقل عن الدخل) ويرمز له بـ C_0.

ب/ استهلاك تابعي (يتبع الدخل) ويرمز له بـ $C_1(y)$

دالة الاستهلاك = $C = c_0 + c_1\ (y)$

لكن $Y = C + S$

إذن

$$Y = c_0 + c_1\ (Y) + S$$

$$S = Y - c_0 - c_1\ (Y)$$

$$S = Y\ (1 - c_1) - c_0$$

$$S = -c_0 + Y\ (1 - c_1)$$

دالة الادخار $S = -c_0 + (1 - c_1)\ Y$

الميل الحدي للإستهلاك Marginal Propensity to Consume (MPC) هي التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ أي تفاضل دالة الاستهلاك:

$$C = c_0 + c_1 (y)$$

$$\frac{d\,c}{d\,y} = c_1 \frac{d\,y}{d\,y} = c_1$$

الميل الحدي للادخار (MPS) Marginal Propensity to Save هي التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ أي تفاضل دالة الادخار

$$S = -c_0 + (1 - c_1) Y$$

$$\frac{d\,s}{d\,y} = (1 - c_1) \frac{d\,y}{d\,y} = 1 - c_1$$

عليه فأن الميل الحدي للإستهلاك زائداً الميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح.

$$c_1 + (1 - c_1) = 1$$

ويجب إلا يزيد الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار عن الواحد الصحيح ولا يقل عن الصفر.

$$(0 \le MPC \le 1)$$

$$(0 \le MPS \le 1)$$

المثال رقم (٨): كيفية حساب الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإدخار

الدخل	الاستهلاك	الادخار
١٢٠	٨٠	٤٠
١٦٠	٩٠	٧٠

الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك

التغير في الدخل

التغير في الاستهلاك = ٩٠ – ٨٠ = ١٠

التغير في الدخل = ١٦٠ – ١٢٠ = ٤٠

الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{10}{40} = \frac{1}{4} = 0.25$

وتعني أن ٢٥٪ من أي زيادة في الدخل تذهب للإنفاق الاستهلاكي.

الميل الحدي للادخار = التغير في الادخار

التغير في الدخل

التغير في الادخار = ٧٠ – ٤٠ = ٣٠

التغير في الدخل = ١٦٠ – ١٢٠ = ٤٠

الميل الحدي للادخار = $\frac{30}{40} = \frac{3}{4} = 0.75$

وتعني أن ٧٥٪ من أي زيادة في الدخل تذهب للادخار

نلاحظ أن ٠.٢٥ + 0.75 = ١ وتعني أن أي زيادة في الدخل أما أن تذهب إلى الاستهلاك أو الادخار.

المثال رقم (٩):

الدخل	الاستهلاك	الادخار
١٠٠	١٠٠	صفر
١٥٠	١٥٠	صفر

الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{100 - 150}{100 - 150} = \frac{50}{50} = 1$

الميل الحدي للادخار = $\frac{\text{صفر} - \text{صفر}}{١٠٠ - ١٥٠} = \frac{\text{صفر}}{٥٠} = \text{صفر}$

تمثيل الاستهلاك والادخار بيانياً:

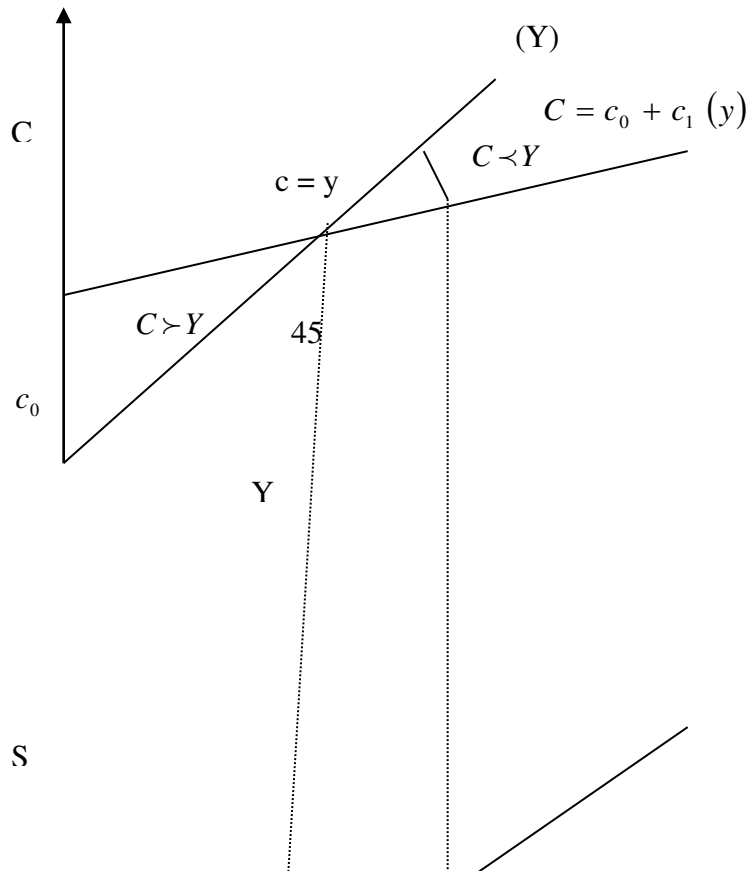

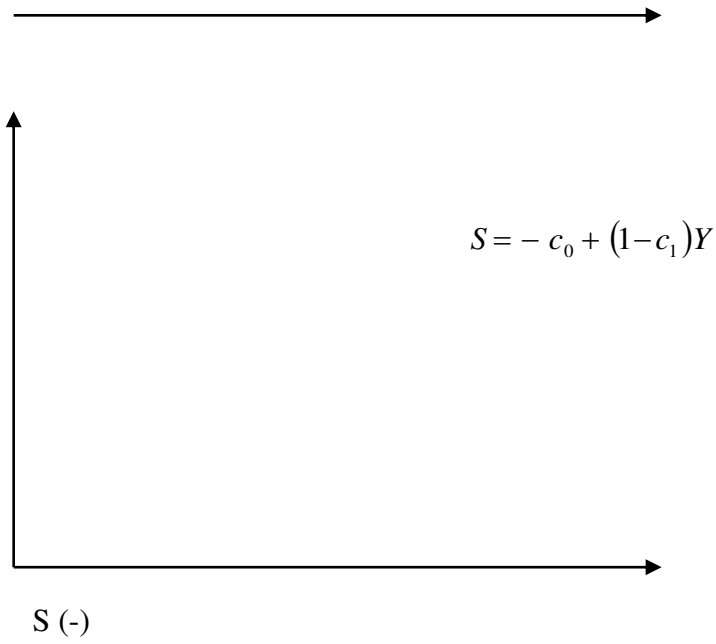

عند تقاطع خط الاستهلاك مع الدخل يكون الادخار صفراً لأن الاستهلاك يساوي الدخل.

على اليسار من نقطة التقاطع يكون الاستهلاك أكبر من الدخل وعليه يكون الادخار سالباً.

على اليمين من نقطة التقاطع يكون الدخل أكبر من الاستهلاك وعندئذ يصبح الادخار موجباً.

هذا التمثيل البياني للعلاقة الخطية بين كل من الاستهلاك والادخار والدخل حيث يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً وكذلك الميل الحدي للادخار. ونلاحظ أنه كلما زاد الدخل، كلما قلت الفجوة بين الدخل والاستهلاك وعليه فأن المجتمعات ذات الدخول المرتفعة تحقق مستويات إدخار عالية والعكس في حالة تلك ذات الدخول المنخفضة حيث يكون مستوى الادخار القومي منخفضاً.

الرسم البياني التالي يوضح الميل الحدي للاستهلاك:

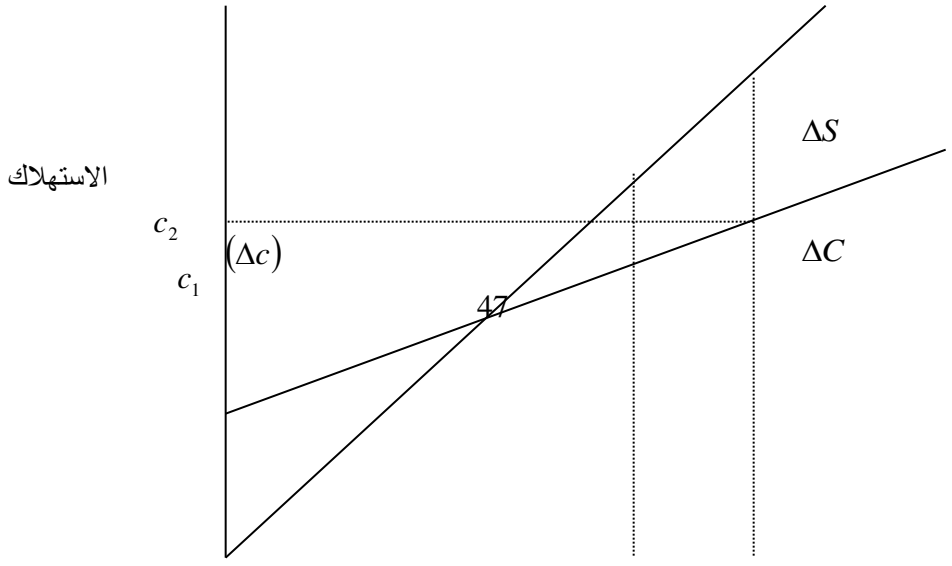

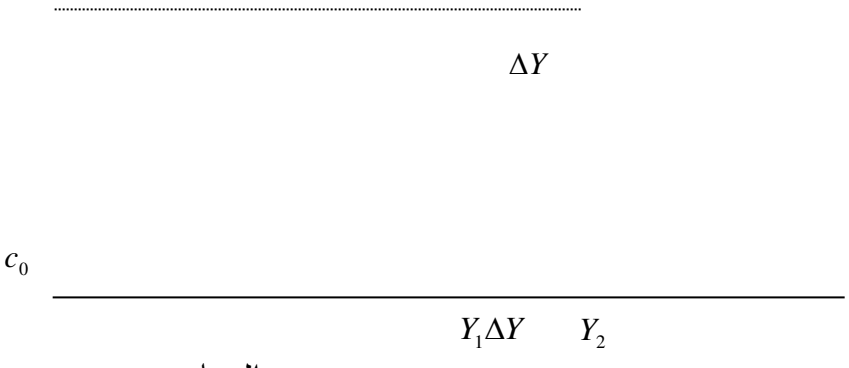

نلاحظ أن:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1$$

الميل المتوسط للاستهلاك = إجمالي الاستهلاك

APC إجمالي الدخل المتاح

$$APC = \frac{C}{Y}$$

الميل المتوسط للادخار = إجمالي الادخار

APC إجمالي الدخل المتاح

$$\frac{S}{Y} = APS$$

مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي واحد صحيح.

$$Y = C + S$$

$$\frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}$$

$$\boxed{1 = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}}$$

يمكن أن تتجاوز قيمة الميل المتوسط للاستهلاك واحد صحيح وعندئذ تكون قيمة الميل المتوسط للادخار سالبة.

المثال رقم (١٠) يوضح كيفية حساب الميل المتوسط الادخار والميل المتوسط للاستهلاك:

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الميل المتوسط	الميل المتوسط

			للاستهلاك	للادخار
٢٠٠	٣٠٠	١٠٠ –	1.5	0.5-
٤٠٠	٤٠٠	صفر	1.0	صفر
٨٠٠	٦٠٠	٢٠٠	0.75	0.25

٣-٣-١: العوامل التي تؤثر على الاستهلاك

هناك عدة عوامل تؤثر على الاستهلاك من أهمها:

أ/ نمط توزيع الدخول؛ كلما كان نمط توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة، كلما زاد الاستهلاك.

ب/ التركيب العُمري للأسر، لأن كل فئة عمرية لها مطلوباتها الاستهلاكية الخاصة بها.

ج/ التوقعات الخاصة بالأسعار، كلما توقع المستهلكون زيادة الأسعار في المستقبل، زادوا من الإنفاق الاستهلاكي الحالي.

د/ الثروة المفاجئة، الحصول على ثروة لم تكن متوقعة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي.

هـ/ البيع بالتقسيط وهو إمكانية الحصول على سلع بالدفع المؤجل ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

و/ سياسات الضرائب والإعانات؛ زيادة الضرائب تعني تخفيض حجم الدخل المتاح وتؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي بينما الإعانات (المدفوعات التحويلية) تؤدي إلى زيادة الدخل المتاح ومن ثم زيادة الاستهلاك.

ز/ تغيير أنماط الاستهلاك عبر الزمن فالجيل الحالي لا يستهلك نفس السلع التي كان يستلكها الجيل السابق.

ح/ الإبتكار في إنتاج السلع الاستهلاكية ويعكس ذلك التطور التقني المتلاحق ويتم عبر الترويج.

ط/ المحاكاة والتقليد وذلك نسبة لانفتاح المجتمعات على بعضها عبر وسائل الاتصال.

٣-٣-٢: العوامل التي تزيد من الادخار

أ/ الخوف من مصائب الدهر وهي حالة عدم التأكد من المستقبل.

ب/ الادخار لمطلوبات مستقبلية معلومة مثل تعليم الأبناء.

ج/ تخفيض الضرائب وزيادة الدعم.

د/ الرغبة في إنفاق أكبر في المستقبل.

هـ/ انخفاض الأسعار.

و/ زيادة عوائد المدخرات.

ز/ عدم القدرة على الشراء لعدم توفر السلع والخدمات.

ح/ الشعور الوطني نحو الادخار.

ط/ البخل.

هذه العوامل متداخله، بعضها قيمي (حسب التقدير الشخصي) وبعضها موضوعي (مثل زيادة عوائد المدخرات وإنخفاض الأسعار).

تساؤل: هل زيادة الادخار مطلوبة أم زيادة الاستهلاك ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد أن تتذكر بأن الادخار يؤدي إلى الاستثمار عبر المؤسسات المالية وأن الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية والخدمات ومن ثم زيادة حجم المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح المحققة.

أسئلة للمراجعـة:

١- استعرض الفرضيات التى تحدد الاستهلاك مع تعريف كل منها.

٢- ما هى أهم العوامل التى تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ؟

٣- أذكر العوامل التى تؤدي إلى إنخفاض الادخار.

٤- عرف الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وبرهن أنهما يساويان واحد صحيح.

٥- هل يمكن أن يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من واحد صحيح ؟ أدعم إجابتك بالرسم.

الوحدة الرابعة

الاستثمار

الأهداف التعليمية للوحدة الرابعة:

بعد دراسة الوحدة الثالثة يكون الطالب قد تفهم ما يلي:

- ✓ مفهوم الاستثمار والتمييز بين الاستثمار المالي والحقيقي.
- ✓ قرار الاستثمار والأهداف المنشودة منه.
- ✓ العوامل المحددة للاستثمار.

٤-١: مقدمة

تهدف هذه الوحدة إلى إستعراض مفهوم الاستثمار والعوامل المحددة له والعلاقة بين الاستثمار والدخل وبين الدخل والاستثمار وذلك لأن للإستثمار تأثير كبير على تحديد المستوى التوازني للدخل وفي نفس الوقت يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. وعليه فإن للاستثمار إرتباط وثيق بمستوى النشاط الاقتصادي مما يجعله أهم عناصر الطلب الكلي.

٤-٢: مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو إضافة إلى الأصول الرأسمالية ويمثل تياراً من الإنفاق على الأصول الإنتاجية مثل شراء المعدات والآلات ... إضافة للتغيرات في المخزون سواء سلع استهلاكية أو وسيطة.

عليه فإن الاستثمار هو تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية. عبر الزمن تصبح الأصول غير صالحة للاستعمال أو تحتاج إلى صيانة (للمحافظة على طاقتها الإنتاجية) عليه يكون صافي الاستثمار هو إجمالي الاستثمار مطروحاً منه استهلاك رأس المال وعندئذ نعرف صافي

الاستثمار بأنه الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية ويمثل التغير في رصيد رأس المال.

كذلك هناك الاستثمارات المالية وتعني شراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات من السوق المالي ولا تمثل استثماراً من وجهة نظر المجتمع لأنها لا تضيف أصولاً رأسمالية جديدة بل تعتبر مجرد إنتقال ملكية من شخص إلى آخر ولكنها من وجهة نظر الفرد هي استثمارات تدر له دخلاً. كذلك الحال عند شراء عقار سكني جاهز فهو نقل ملكية وليس إضافة جديدة.

يعتبر الاستثمار هدفاً لكل الدول لأنه يؤدي إلى زيادة وتنويع الإنتاج ومن ثم يزيد من الدخل القومي.

٤-٣: قرار الاستثمار

يتسم قرار الاستثمار بالتقلبات وصعوبة التنبؤ به لفترات زمنية طويلة نسبة لطبيعة محدداته والتي تختلف بإختلاف متخذ قرار الاستثمار. في حالة المستثمر الخاص يكون عنصر الربح الذي سوف يتحقق من الاستثمار هو أساس القرار بينما يكون هدف الدولة من الاستثمار هو توفير السلع والخدمات بأقل الأسعار لأفراد المجتمع. يعتمد قرار الاستثمار في المنشآت الخاصة على الربحية بمعنى المقارنة بين تكلفة شراء الآلة وبين العائد المتوقع خلال عمر الآلة. فإذا كان العائد من هذه

الآلة يفوق تمويلها فإن المستثمر سوف يشتريها ويقيم المشروع. تكلفة شراء الآلة يستدل به عن طريق سعر الفائدة السائد في السوق والذي يمثل تكلفة الاقتراض من البنوك، كما يمثل تكلفة الفرصة البديلة للتمويل الذاتي أي العائد الذي كان بالامكان الحصول عليه لو استثمرت الأموال في مجالات أخرى كشراء أسهم أو سندات أو إيداعها في البنك. يعتبر عنصر الزمن مهم لأن عائد الاستثمار لا يتحقق إلا عبر فترة زمنية وتسمى القيمة الزمنية للنقود. لتوضيح ذلك افترض أن الإيرادات المتوقعة من منشأة خلال ثلاث سنوات كالآتي:

السنة الأولى = ١٠٠ جنيه

السنة الثاني = ٢٠٠ جنيه

السنة الثالثة = ٣٠٠ جنيه

وسعر الفائدة ٨٪

الحل:

القيمة الحالية للإيرادت بنهاية السنة الأولى = $\frac{100}{(1+.08)} = 92.6$

القيمة الحالية للإيرادات بنهاية السنة الثانية = $\frac{200}{(1+.08)^2} = 171.5$

القيمة الحالية للإيرادات بنهاية السنة الثالثة = $\frac{300}{^{3}(.08+1)}$ = 238.2

تم الحساب بناء على المعادلة التالية:

القيمة الحالية = القيمة المستقبلية

عدد السنوات

(١ + سعر الفائدة)

$$PV = \frac{FV}{(1+r)^{n}}$$

تكون إجمالي القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة هي مجموع قيم كل السنوات وتساوي 502.3 جنيهاً وعليه إذا كانت تكلفة شراء الآلة ٦٠٠ جنيهاً فإن القرار سوف يكون عدم الشراء أما إذا كانت التكلفة ٤٥٠ جنيهاً فإن القرار سيكون في صالح الشراء لأن المنشأة سوف تحقق ربحاً.

باختصار فإن قرار المنشأة بالاستثمار يعتمد على الخطوات التالية:

أ/ الحصول على معلومات عن تكلفة شراء الآلة وعن سعر الفائدة السائد في السوق.

ب/ حساب القيمة الحالية للإيراد المتوقعة خلال عمر الآلة وحساب معدل الربحية.

ج/ مقارنة معدل الربحية مع سعر الفائدة ويجب أن يكون أعلى من سعر الفائدة حتى يتم الاستثمار.

٤-٤: الكفاية الحدية لرأس المال:

(Marginal Efficiency of Capital)

عرفها كينز بأنها المعدل (سعر الخصم) الذي إذا خصمت به الإيراد المتوقعة خلال عمر المنشأة كانت هذه القيمة مساوية لتكلفة الشراء. يختار المستثمر معدل الكفاية الحدية الذي يفوق سعر الفائدة. مثلاً تكلفة شراء آلة جديدة تبلغ ١٠٠٠ جنيه وإيراداتها المتوقعة هي:

٥٠٠ – ٣٥٠ – ٢٥٠ – ١٥٠ – ١٠٠ خلال خمس سنوات على التوالي ثم تصبح عديمة القيمة. النموذج التالي يوضح كيفية الحساب:

$$1000 = \frac{500}{(1+i)} + \frac{350}{(1+i)^2} + \frac{250}{(1+i)^3} + \frac{150}{(1+i)^4} + \frac{100}{(1+i)^5}$$

حيث i تمثل الكفاية الحدية لرأس المال.

هناك علاقة طردية بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار كما يوضح الرسم التالي:

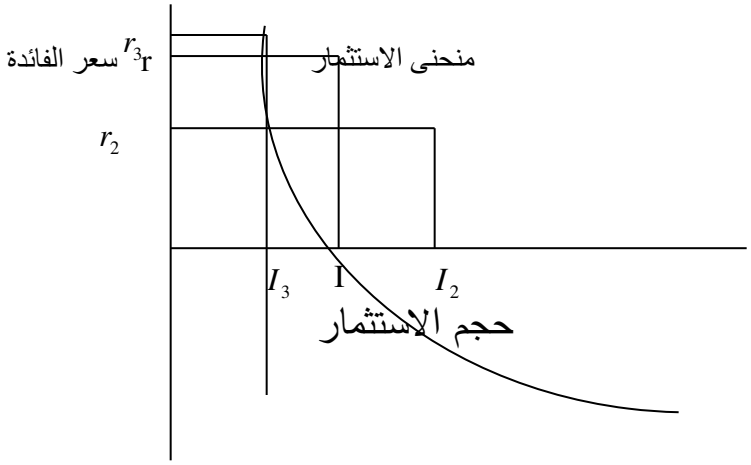

كلما زاد سعر الفائدة (تكلفة رأس المال)، كلما قل حجم الاستثمار وفي هذه الحالة هناك تحرك على نفس منحنى الاستثمار.

٤-٥: العوامل الأخرى المحددة للإستثمار

تؤدي هذه العوامل إلى إنتقال منحنى الاستثمار رغم ثبات سعر الفائدة:

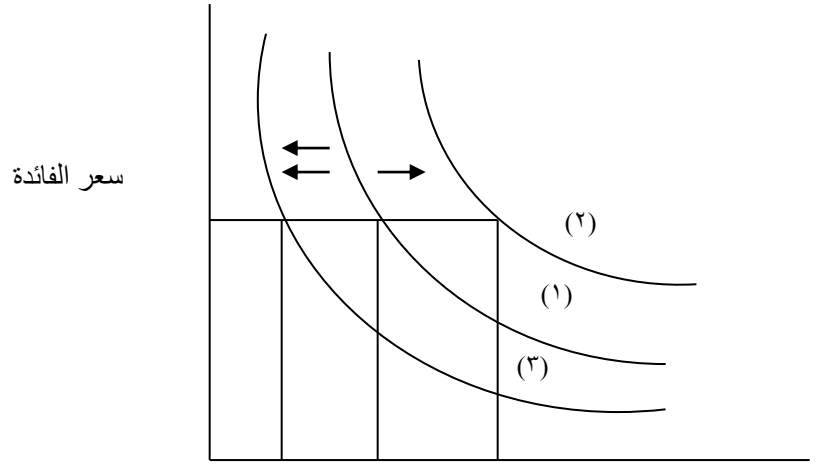

نلاحظ أنه رغم ثبات سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار قد زاد وذلك نتيجة العوامل التالية:

أ/ التوقعات (Expectations) وتعنى المنظور المستقبلي للنشاط الاقتصادي. فإذا كان هناك تأكد من المستقبل فإن المستثمرين يقبلون على الاستثمار رغم ثبات سعر الفائدة (النظرة المتفائلة) أما إذا كانت

النظرة متشائمة فأنهم لا يرغبون في الاستثمار. ونسبة لطول الفترة الزمنية يصعب التنبؤ بالمستقبل. تعتمد التوقعات على البيئة الاستثمارية.

ب/ مستوى الدخل حيث يرتبط جزء من الاستثمار بالدخل عندما ترتفع معدلات نمو الدخل، يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات وعندئذ تزداد الأرباح مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار. ويسمى ذلك "الاستثمار التبعي" أي الذي يتبع الدخل.

ج/ حجم ومعدلات الزيادة في السكان: تؤثر الزيادة في السكان على الطلب الاستهلاكي حيث تزداد المساحة السوقية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في كل الأنشطة الاقتصادية.

د/ التقدم التقني ونعني به إكتشاف طرق ووسائل جديدة للإنتاج مما يخفض تكاليف الإنتاج.

أخيراً يؤدي الاستثمار إلى زيادة التوظيف مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي. لذلك تسعى الدول لتحسين البيئة الاستثمارية وتقديم حوافز ضريبية وجمركية وإعفاءات للمستثمرين لجذبهم لاستثمار أموالهم لأن ذلك يؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار وتقليل المخاطر التي يتعرض لها.

اسئلة للمراجعـة:

١- عرف الاستثمار وميز بين إجمالي الاستثمار وصافي الاستثمار.

٢- كيف يتم حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ؟

٣- مستعيناً بالرسم وضح العلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.

٤- ما هي العوامل التي تؤدي إلى إنتقال منحنى الاستثمار ؟ أرسم حالة إنتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى.

الوحدة الخامسة

المستوى التوازني للدخل

الأهداف التعليمية للوحدة الخامسة:

بعد إكمال دراسة هذه الوحدة يستطيع الطالب التعرف على الآتي:

- ✓ منظور المدارس الكلاسيكية والمدرسة الكينزية للتوازن الكلي.
- ✓ شرط التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين.
- ✓ دور القطاع الحكومي في تحقيق التوازن الكلي.
- ✓ مفهوم المضاعف وكيفية حسابه.
- ✓ الميزانية المتوازنة وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ تأثير الاستثمار على الاقتصاد القومي.

٥-١: مقدمة

تهدف هذه الوحدة إلى التعريف بالعوامل المؤثرة في التوازن الكلي وتحديد المؤشرات التي تؤدي إلى تحقيق هذا التوازن. في البداية يتم عرض آراء المدارس الاقتصادية حول التوازن الكلي وآلياته ودور السياسات الاقتصادية في هذا المضمار. ثم نعرض للتوازن في اقتصاد مكون من قطاعين (القطاع العائلي والقطاع الاستثماري) والذي يتضمن دالة الاستهلاك ودالة الإدخار ثم الاستثمار. وبعدها يتم توضيح النموذج الذي يتحقق بموجبه التوازن. يتضمن ذلك مفهوم المضاعف وإثباته.

بعد ذلك يتم إستعراض دور الحكومة ممثلاً في الإنفاق الحكومي والضرائب وآثارهما على التوازن.

٥-٢: منظور المدارس الاقتصادية للتوازن الكلي

كان الاعتقاد السائد لدى مفكرى المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) من أمثال آدم سميث وريكاردو وجون سيتوارت مل أن الاقتصاد الحر يتضمن قوى ذاتية تدفع به إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل بمعنى أن الاقتصاد يستطيع أن يحقق التوازن بدون تدخل من الحكومة لأن العرض يخلق الطلب الموازي له وأن آلية السوق قادرة على ذلك عن طريق جهاز الأثمان (الأسعار). معنى ذلك أن أي اختلال لن يستمر طويلاً لأن هذه القوى التلقائية يمكن الاعتماد عليها لعودة حالة التوظف الكامل. عليه ليس هناك ما يدعو للقلق من حدوث البطالة أو التضخم لأنها أزمات

ذات مدى قصير فقط وتزول في المدى الطويل. كذلك فإن السياسة الاقتصادية الملائمة في هذا الإطار هي السياسة النقدية ويمكن تعريفها بأنها التحكم في عرض النقود (كمية النقود المتداولة وسرعة دورانها). غير أن الكساد الكبير (Great Depression) الذي حدث في الثلاثينات من القرن العشرين أظهر فشل قوى السوق في تحقيق التوازن المطلوب وأدى إلى التشكيك في فاعلية جانب العرض (التركيز على الإنتاجية والإنتاج) وإهمال جانب الطلب الكلي لأن الكساد يعنى إنخفاض القوى الشرائية لكل مكونات الطلب.

أعاد كينز (Keynes) صياغة النظرية الاقتصادية الكلية مؤكداً على أهمية إدارة الطلب الكلي لتحقيق التوازن وأنه متغير مهم له تأثير كبير في تصحيح المسار الاقتصادي. تكون إدارة الطلب عن طريق السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) على أن يكون الإنفاق الحكومي مكملاً وليس بديلاً للاستثمار الخاص. أكد كينز فشل السياسات النقدية في إنتشال الاقتصاد من حالة الكساد لأن هناك عوامل خارجية تؤثر على قرار الاستثمار منها التوقعات حول المستقبل.

عليه فإن جوهر الاختلاف بين المدرسة الكلاسيكية والكينزية هو تركيز الأولى على اقتصاديات جانب العرض ودور السياسة النقدية في

حل الازمات الاقتصادية بينما الثانية تركز على إدارة الطلب الكلي عن طريق السياسات المالية.

٥-٣: التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين

المثال رقم (٧) يوضح التوازن بالأرقام:

الناتج (بالآلاف	الدخل (بالآلاف	الإنفاق (بالآلاف)
80,000 سلع استهلاكية	100,000	70,000 سلع استهلاكية
20,000 سلع رأسمالية		20,000 استثمار مخطط
		10,000 استثمار غير مخطط
100,000 الإجمالي	100,000	100,000 الإجمالي

الاستثمار غير المخطط هو المخزون السلعي آخر المدة ويظهر نتيجة الفرق بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط.

في المثال فأن الدخل يساوي 100,000 بينما إجمالي الإنفاق (الإنفاق على السلع الاستهلاكية + الإنفاق على السلع الرأسمالية) يساوي 90,000 وعليه فأن الاستثمار غير المخطط يساوي 10,000.

نلاحظ أنه رغم تساوي إجمالي الناتج مع إجمالي الإنفاق إلا أن الاقتصاد ليس في حالة توازن لأن الاستثمار المخطط لا يساوي الإدخار المخطط (وهذا هو شرط التوازن)

يمكن توضيح ذلك عن طريق الرسم كالآتي:

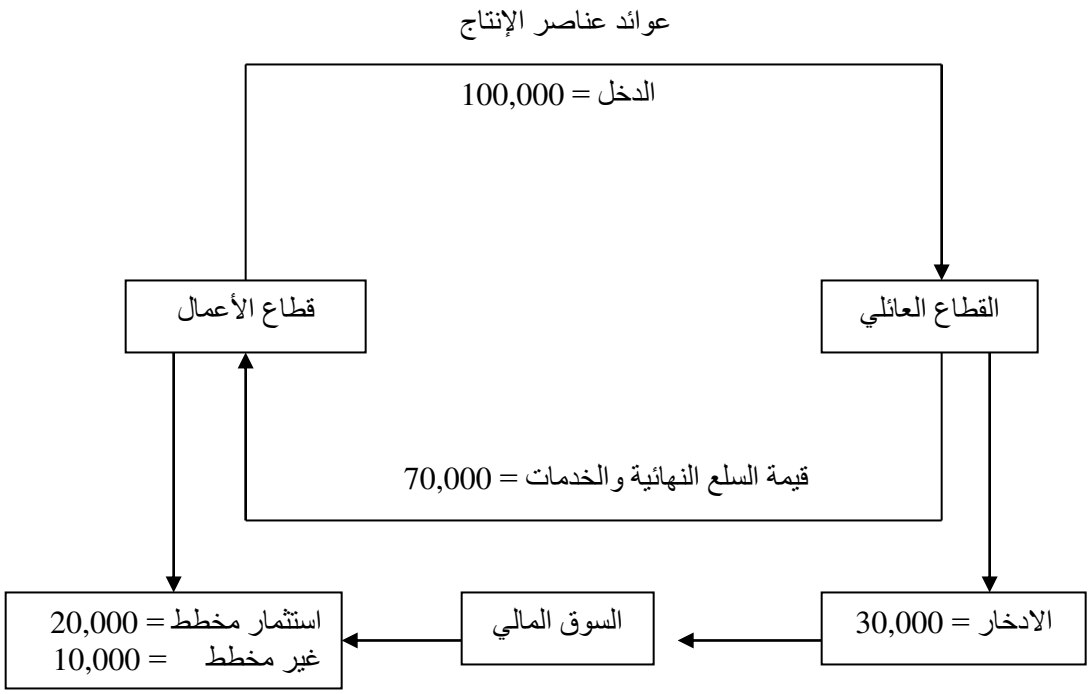

أ/ ماذا يحدث إذا استمر هذا الاستثمار غير المخطط ؟

يؤدي ذلك إلى تقليل الإنتاج ومن ثم تقليل عوائد عوامل الإنتاج والتي تكوِّن الدخل ويؤدي إلى الكساد.

زيادة الاستثمار غير المخطط (المخزون السلعي) تؤدي إلى تقليل الاستثمار مما يؤدي إلى تقليل الطلب على خدمات عناصر الإنتاج ومن

ثم تقليل عوائد عناصر الإنتاج والذي بدوره يخفض الطلب على السلع النهائية والخدمات وبالتالي يقل الاستثمار المخطط .....

ب/ ماذا يحدث في حالة زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط في اقتصاد يعمل بالطاقة القصوى (التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج) ؟ يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخول مما يخلق حالة تضخم.

زيادة الاستثمار المخطط تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول) ومن ثم زيادة الطلب على السلع النهائية والخدمات وعندئذ يزداد الاستثمار .....

٥-٤: تحديد المستوى التوازنى للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين

شرط التوازن:

أ/ الإنفاق الكلي = الدخل القومي

$$Y = C + I$$

ب/ الادخار المخطط = الاستثمار المخطط

$$I = S$$

الاستثمار مستقل عن الدخل ويسمى الاستثمار التلقائي أو المستقل (Autonomous investment) ويرمز له بـ I_0

المثال رقم (١١) يوضح حالة توازن الدخل:

الدخل (Y)	الاستهلاك (C)	الادخار (S)	الاستثمار (I)	الإنفاق الكلي (C + I)	الحالة
صفر	١٠٠	١٠٠ –	٢٠٠	٣٠٠	$(C+I) \succ Y$
٢٠٠	٢٥٠	٥٠ –	٢٠٠	٤٥٠	
٤٠٠	٤٠٠	صفر	٢٠٠	٦٠٠	
٦٠٠	٥٥٠	٥٠	٢٠٠	٧٥٠	
٨٠٠	٧٠٠	١٠٠	٢٠٠	٩٠٠	
١٠٠٠	٨٥٠	١٥٠	٢٠٠	١٠٥٠	
١٢٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٢٠٠	$C + I = Y$
١٤٠٠	١١٥٠	٢٥٠	٢٠٠	١٣٥٠	$(C+I) \prec Y$
١٦٠٠	١٣٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٥٠٠	
١٨٠٠	١٤٥٠	٣٥٠	٢٠٠	١٦٥٠	
٢٠٠٠	١٦٠٠	٤٠٠	٢٠٠	١٨٠٠	

تتحقق حالة التوازن عندما يتساوى الدخل مع الإنفاق الكلي وعندها يتساوى الادخار مع الاستثمار. ما قبل مركز التوازن يكون الإنفاق الكلي

أكبر من الدخل وهذه حالة تضخم أما ما بعد التوازن فإن الإنفاق الكلي أقل من الدخل وهذه حالة كساد.

النموذج وتطبيقه:

الإنفاق الكلي $Y = C + I$

دالة الاستهلاك $C = c_0 + c_1 (Y)$

الاستثمار التلقائي $I = I_0$

$$Y = c_0 + c_1(Y) + I_0$$

$$Y - c_1(Y) = c_0 + I_0$$

$$Y(1 - c_1) = c_0 + I_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + I_0)$$

مثلاً عند التوازن (Y = C + I):

الميل الحدي للاستهلاك = $c_1 = 0.75 = \frac{3}{4} = \frac{150}{200}$

الاستهلاك المستقل = ١٠٠

الاستثمار التلقائي = ٢٠٠

الدخل التوازني:

$$Y = \frac{1}{1-0.75}(100 + 200)$$

$$Y = \frac{1}{0.25}(300)$$

$$Y = 4(300)$$

$$Y = \underline{\underline{1200}}$$

الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.75(1200)$$

$$= 100 + 900 = \underline{\underline{1000}}$$

الادخار

$$S = -100 + (1 - 0.75)(1200)$$

$$= -100 + 0.25(1200)$$

$$= \underline{\underline{200}}$$

$$\therefore S = I$$

المثال رقم (١٢):

لدينا البيانات التالية:

الاستهلاك المستقل $c_0 = 200$

الاستثمار التلقائي $I_0 = 400$

الميل الحدي للاستهلاك $MPC = 0.75$

أحسب القيم التوازنية للدخل والاستهلاك والادخار

الحل:

$$Y = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + I_0)$$

$$Y = \frac{1}{1 - 0.75} (200 + 400)$$

$$Y = \frac{1}{0.25} (600)$$

$$Y = 4 (600) = \underline{\underline{2400}}$$

$$C = 200 + 0.75 (2400)$$

$$C = 200 + 1800 = \underline{\underline{2000}}$$

$$S = -200 + 0.25 (2400)$$

$$= -200 + 600 = \underline{\underline{400}}$$

شرط التوازن: $C + I = Y$

$$2000 + 400 = \underline{\underline{2400}}$$

$$S = I$$

$$400 = 400$$

ملحوظة:

زيادة الاستثمار تؤدي إلى إنتقال دالة الإنفاق الكلي إلى أعلى وتقليل الاستثمار يؤدي إلى إنتقال دالة الإنفاق الكلي إلى أسفل؛ كما هو موضح في الرسم التالي:

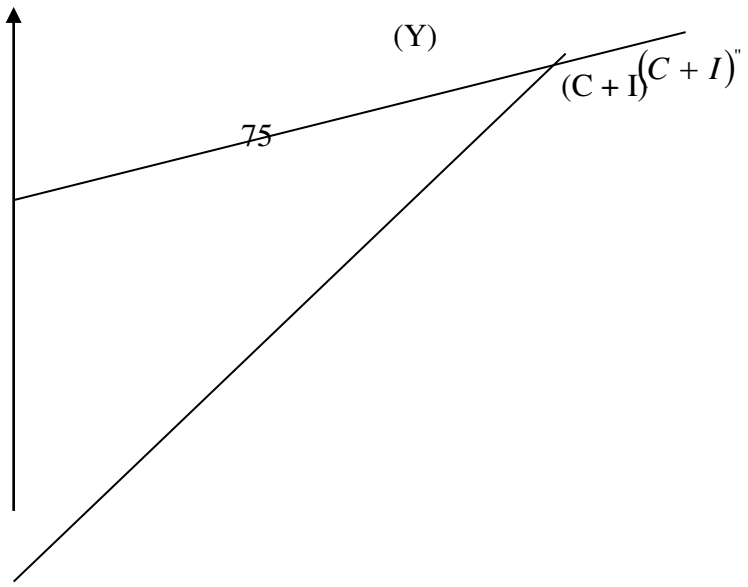

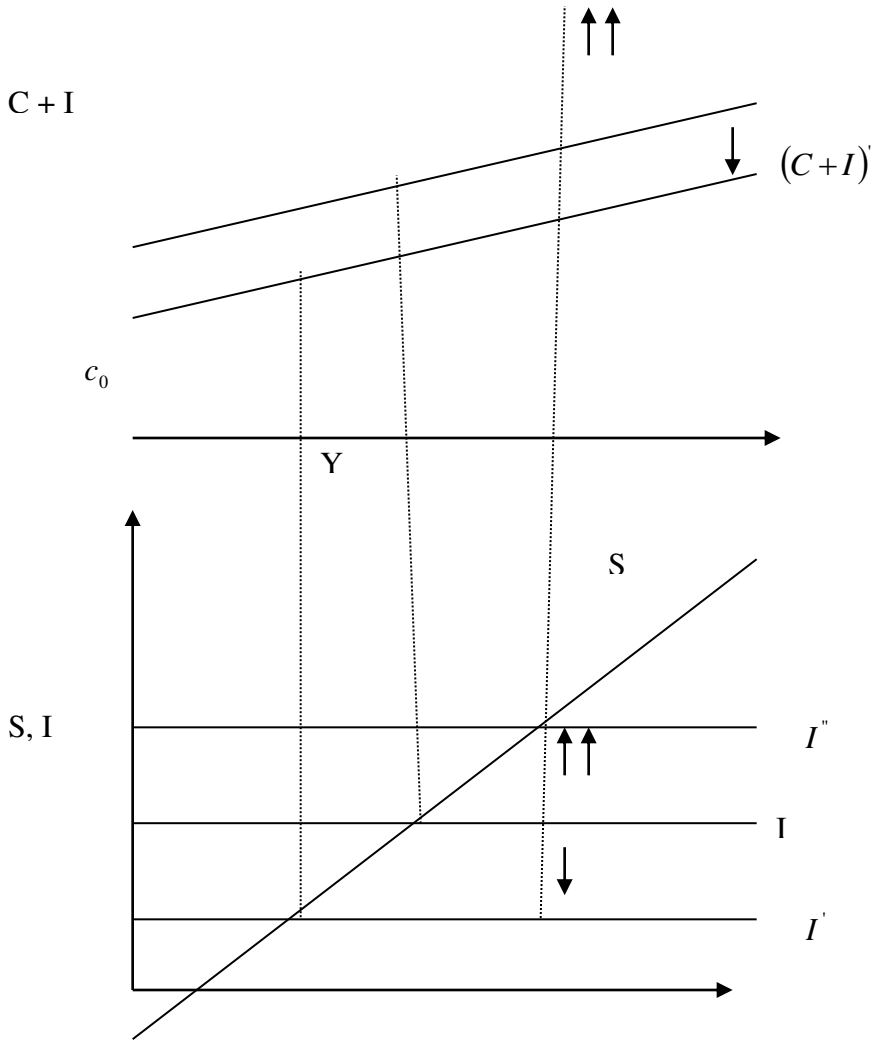

يلاحظ أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى إنتقال خط الاستثمار إلى أعلى وتقليل الاستثمار يؤدي إلى إنتقال خط الاستثمار إلى أسفل وذلك لأن الاستثمار هو أحد مكونات الإنفاق الكلي.

٥-٥: المضاعف: (Multiplier)

هو الرقم الذي يُضرب في مقدار التغير في الإتفاق الاستثماري للحصول على التغير في الدخل. عليه فإن المضاعف يوضح العلاقة بين الزيادة في الاستثمار التلقائي والأثر النهائي لذلك على الدخل القومي، فهو معامل عددى يوضح الزيادة في الدخل نتيجة زيادة الاستثمار. مثلاً إذا إرتفع الاستثمار بمقدار ١٠٠٠ جنيه وترتب على ذلك زيادة في الدخل بمقدار ٥٠٠٠ جنيه فإن المضاعف يُحسب كالآتي:

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{الزيادة في الدخل}}{\text{الزيادة في الاستثمار}} = \frac{\Delta Y}{\Delta I_0}$$

$$= \frac{5000}{1000} = 5$$

هذا يعني أن الدخل قد تضاعف خمس مرات نتيجة الزيادة في الاستثمار (النسبة بين التغير في الاستثمار والتغير في الدخل هى ١ : ٥).

زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك. وهكذا تستمر دورة الإنفاق الاستهلاكي.

هناك عدة اعتبارات بالنسبة للمضاعف:

أ/ افتراض حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ب/ التأثر بمدى قدرة المؤسسات الإنتاجية على تغيير نشاطها إستجابة للتغيرات في الطلب الكلي.

ج/ اعتبار عنصر الزمن ليتحقق المضاعف بالكامل بعني الأثر على الدخل.

د/ الاعتماد على الميل الحدي للاستهلاك، كلما إرتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف وهذا يعني أن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار (سيتم إثبات ذلك لاحقاً).

٥-٥-١ إثبات المضاعف:

أ/ الإثبات البياني:

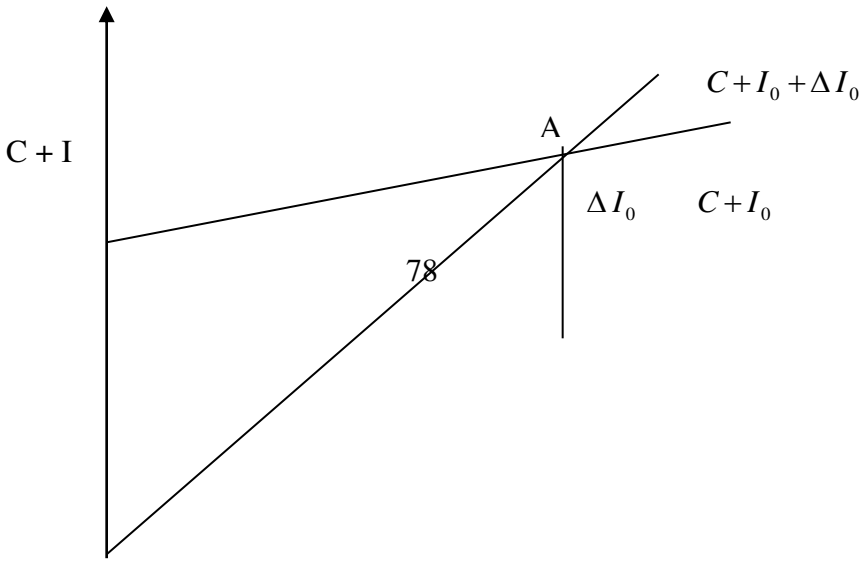

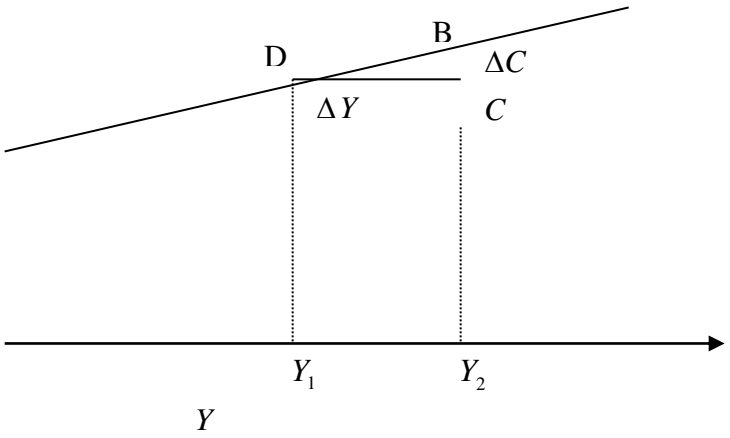

المضاعف = $\frac{DC}{AB} = \frac{\Delta Y}{\Delta I_0}$

لكن $AB = AC - BC$

إذن المضاعف = $\frac{DC}{AC - BC}$

بقسمة البسط والمقام على DC نحصل على:

$$\frac{\frac{DC}{DC}}{\frac{AC}{DC} - \frac{BC}{DC}} = \frac{1}{\frac{AC}{DC} - \frac{BC}{DC}}$$

وحيث أن المثلث ACD متساوي الساقين فإن:

DC = AC

عندئذ نعوض D C بـ A C لنحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_0} = \frac{1}{\frac{AC}{AC} - \frac{BC}{DC}}$$

$$= \frac{1}{1 - \frac{BC}{DC}}$$

لكن B C = التغير في الاستهلاك و D C تساوي التغير في الدخل.

$\frac{BC}{DC}$ = الميل الحدي للاستهلاك

إذن المضاعف = $\frac{1}{1 - MPC}$

وحيث أن 1 = MPS + MPC

إذن المضاعف = $\frac{1}{MPS}$

ب/ إثبات المضاعف جبرياً:

أفرض أن الاستثمار قد تغير من I_{01} إلى I_{02}

$$Y_1 = \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 + I_{01}\right)$$

$$Y_2 = \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 + I_{02}\right)$$

$$Y_2 - Y_1 = \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 + I_{02}\right) - \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 + I_{01}\right)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 + I_{02} - c_0 - I_{01}\right)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c_1}\left(\Delta I_0\right)$$

بالقسمة على ΔI_0 نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_0} = \frac{1}{1-c_1}\left(\frac{\Delta I_0}{\Delta I_0}\right) = \frac{1}{1-c_1}$$

إذن المضاعف = $\frac{1}{1-MPC}$

$$= \frac{1}{MPS}$$

ج/ إثبات المضاعف حسابياً:

يعتمد على دورات الإنفاق حيث يكون إنفاق أفراد دخولاً لأفراد آخرين كما هو موضح في المثال رقم (١٢) في حالة زيادة حجم الاستثمار بمقدار ١٠٠٠ مليون جنيه والميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75:

مثال رقم(١٢): المضاعف حسابياً

دورات الإنفاق	ΔY	ΔC	ΔS
(1)	١٠٠٠	750	250
(2)	٧٥٠	562.5	187.5
(3)	562.5	422.0	140.5
(4)	422.0	316.5	105.5
(5)	316.5	237.4	79.1

.	237.4	.....	.....
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
(25)	1.1	0.9	0.2
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي	4,000	3,000	1,000

يتم حساب المضاعف على أساس أن الزيادة في الدخل يتم توزيعها بين الاستهلاك والادخار حسب قيمة الميل الحدي للاستهلاك. إنفاق الأفراد يولد دخولاً لأخرين لأنه يزيد من الطلب على خدمات عناصر الإنتاج. عليه نلاحظ أن الإنفاق (٧٥٠ مليون جنيه) في الدورة الأولى أصبح دخلاً في الدورة الثانية وبعد خصم الادخار يصبح دخلاً في الدورة الثالثة ...وهكذا.

الإجمالي بالنسبة للتغير في الدخل = 4,000 مليون جنيه لأن المضاعف يساوي $\frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$

مثال توضيحي:

إذا تغير حجم الاستثمار من 1000 مليون إلى 1500 مليون جنيه وكان الميل الحدي للاستهلاك ٠.٨ أحسب المضاعف والأثر على الدخل.

التغير في الاستثمار (ΔI_0) = ١٥٠٠ – ١٠٠٠ = ٥٠٠ مليون جنيه.

المضاعف = $\frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

التغير في الدخل $(\Delta Y) = 5 \times 500 = 2{,}500$ مليون جنيه

٥-٦: تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

لا زال الاقتصاد مغلقاً ولكن في هذه الحالة يتم إدخال القطاع الحكومي في النموذج. تقوم الحكومة بتحصيل الإيرادات العامة والتي من بين مصادرها الضرائب وتعني تسرباً من الدخل ولكن الحكومة تنفق هذه الإيرادات الضريبية في شكل خدمات عامة وخدمات اجتماعية وغيرها ويمثل ذلك حقناً (إضافة) للدخل.

شرط التوازن:

التسرب = الحقن

$$I + G = S + T$$

حيث:

G = الإنفاق الحكومي (Government Expenditure)

T = الضرائب (Taxes)

I = الاستثمار (Investment)

S = الادخار (Saving)

وقد تم شرح التدفق الدائري للدخل في الوحدة الثالثة. نلاحظ أن إستيفاء شرط التوازن لا يتطلب أن يتساوى الاستثمارمع الادخار والإنفاق الحكومي مع الضرائب وإنما يكفي أن يكون إجمالي التسرب يساوي إجمالي الحقن.

حجم الإنفاق الحكومي والضرائب يحددان حالة الميزانية العامة وهي التي ترصد النشاط المالي للحكومة. هناك حالتان:

أ/ توازن الميزانية حيث يتساوي الإنفاق الحكومي مع الضرائب، (G = T) وعندئذ لابد أن يتساوى الادخار مع الاستثمار (S = I) حتى يتحقق التوازن.

ب/ عدم توازن الميزانية ويمكن أن تكون حالة عجز أو فائض. في حالة العجز فإن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الضرائب ($G \succ T$) وعليه لابد أن يكون الادخار أكبر من الاستثمار ($S \succ I$) لتحقيق التوازن المطلوب أما في حالة فائض الميزانية فإن الإنفاق الحكومي يكون أقل من

الضرائب ($G \prec T$) وعليه لابد أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار ($I \succ S$) ليتحقق التوازن الكلي. يلاحظ أن الميزانيات العامة تواجه عجزاً في معظم الدول.

٥-٦-١: النموذج

الإنفاق الكلي $Y = C + I + G$

الدخل المتاح $Y_d = Y - T$

$$C = c_0 + c_1 (Y - T)$$

$$I = I_0$$

$$G = G_0$$

هذا يعني أن الاستثمار والضرائب والإنفاق الحكومي يتحددودن بعوامل خارجية.

$$Y = c_0 + c_1 (Y - T_0) + I_0 + G_0)$$

$$Y = c_0 + c_1 (Y) - c_1 (T_0) + I_0 + G_0$$

$$Y - c_1 (Y) = c_0 - c_1 (T_0) + I_0 + G_0$$

$$Y (1 - c_1) = c_0 - c_1 (T_0) + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 - c_1\ T_0 + I_0 + G_0\right)$$

وهو المستوى التوازني للدخل.

مثال توضيحي:

لدينا البيانات التالية:

$$Y = C + I + G$$

$$C = c_0 + c_1\left(Y - T\right)$$

$$c_0 = 100$$

$$I_0 = 200$$

$$G_0 = 100$$

$$T_0 = 100$$

$$MPC = 0.75$$

المطلوب هو تحديد المستوى التوازني للدخل والاستهلاك والادخار.

الحل:

$$Y = \frac{1}{1-c_1}\left(c_0 - c_1\ T_0 + I_0 + G_0\right)$$

بالتعويض:

$$Y = \frac{1}{1 - 0.75}\left(100 - 0.75\left(100\right) + 200 + 100\right)$$

$$Y = \frac{1}{0.25}\left(325\right)$$

$$Y = 4 \times 325 \quad = \quad \underline{\underline{1300}}$$

$$C = 100 + 0.75\left(1300 - 100\right)$$

$$C \; = \; 100 \; + \; 900 \; = \underline{\underline{1000}}$$

$$S = -100 + 0.25 \quad \left(1300 - 100\right)$$

$$S = -100 + 300 \quad = \quad \underline{\underline{200}}$$

أو $= \quad S = Y - C - T$

$$S = \quad 1300 - 100 \quad - 100 \quad = \quad \underline{\underline{200}}$$

٢-٦-٥ الميزانية المتوازنة (Balanced Budget)

"إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة، فإن مستوى الدخل سوف يتغير بنفس المقدار وهذا يسمى توازن الميزانية".

مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_0} = \frac{1}{1 - c_1}$$

مضاعف الضريبة الثابتة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = \frac{-c_1}{1 - c_1}$$

وهو عبارة عن مضاعف الإنفاق مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك وهو سالب لأن الضريبة تمثل تسرباً من الدخل.

مضاعف الميزانية المتوازنة هو حاصل جمع مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب.

$$\left(\frac{1}{1 - c_1}\right) + \left(\frac{-c_1}{1 - c_1}\right) = \frac{1 - c_1}{1 - c_1} = 1$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_0} + \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} = 1$$

إذن

مثال توضيحي:

أفرض أن التغير في الإنفاق الحكومي (ΔG_0) يساوي ٥٠ مليون جنيه والتغير في الضريبة (ΔT_0) يساوي ٥٠ مليون جنيه والميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي 0.8 أوجد التغير في الدخل (ΔY) .

الحل:

التغير في الدخل نتيجة التغير في الإنفاق الحكومي:

$$\Delta Y = \Delta G_0 \left(\frac{1}{1 - c_1}\right)$$

$$\Delta Y = 50 \left(\frac{1}{1 - 0.8}\right)$$

$$\Delta Y = 50 \left(\frac{1}{0.2}\right)$$

$$\Delta Y = 50 \times 5 = \underline{\underline{250}}$$

التغير في الدخل نتيجة التغير في الضرائب:

$$\Delta Y = \Delta T_0 \left(\frac{- c_1}{1 - c_1} \right)$$

$$\Delta Y = 50 \left(\frac{- 0.8}{1 - 0.8} \right)$$

$$\Delta Y = 50 \left(\frac{- 0.8}{0.2} \right)$$

$$= 50 \times - 4 = \underline{\underline{- 200}}$$

$$\Delta Y = 250 - 200 = \underline{\underline{50}}$$

"إذن تغير الإنفاق الحكومي بنفس مقدار تغير الضريبة يؤدي إلى تغير الدخل بنفس المقدار".

ونخلص إلى أن الميزانية المتوازنة تعنى أن الإنفاق الحكومي يتحدد بحجم الإيرادات الضريبية وهذا يحد من النشاط الاقتصادي للحكومة وتترك الموارد المالية للقطاع الخاص.

اسئلة للمراجعــة:

١- وضح منظور المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية من حيث التوازن الكلي.

٢- ما هو شرط التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين ؟ وماذا يحدث في حالة عدم تحقيق التوازن ؟.

٣- أثبت المضاعف جبرياً.

٤- ما هو شرط التوازن في اقتصاد مغلق (مكون من ثلاث قطاعات) ؟ أكتب النموذج التوازني.

٥- لماذا يختلف أثر الإنفاق الحكومي وأثر الضرائب على الدخل القومي ؟ وضح الإجابة بمثال رقمي.

الوحدة السادسة

التوازن في اقتصاد مفتوح

الأهداف التعليمية للوحدة السادسة:

بعد دراسة هذه الوحدة يستطيع الطالب:

- ✓ التمييز بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ تحديد اثر الصادرات والواردات على الدخل القومي.
- ✓ إستيعاب نموذج التوازن في اقتصاد مفتوح.
- ✓ حساب الميل الحدي للواردات.

٦-١: مقدمة

الاقتصاد المفتوح هو الذي يتعامل مع العالم الخارجي عن طريق الصادرات والواردات. كل دول العالم الراهن ذات اقتصاد مفتوح لأن التجارة الدولية تحقق فوائد كثيرة منها:

الحصول على سلع لايمكن إنتاجها محلياً والحصول على سلع ذات جودة أفضل وأيضاً الحصول على سلع بأسعار أقل نسبياً. تعود فوائد التجارة الخارجية على المستهلكين وعلى المنتجين.

٦-٢: الميزان التجاري وميزان المدفوعات

أ/ الميزان التجاري (Balance of Trade) هو سجل لتجارة دولة ما في السلع (التجارة المنظورة) مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة. يشمل الميزان التجاري كل من الصادرات والواردات:

- الصادرات (Exports) هي ما يقوم المقيمون داخل دولة ما ببيعه للعالم الخارجي من سلع وخدمات وأصول رأسمالية. تمثل الصادرات حقناً داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل القومي والإنتاج.
- الواردات (Imports) هي ما يقوم المقيمون داخل دولة ما بشرائه من العالم الخارجي من سلع وخدمات وأصول رأسمالية. تمثل الواردات سحباً (تسرباً) من التدفق الدائري للدخل القومي.

يحقق الميزان التجاري فائضاً عندما تكون متحصلات الصادرات من النقد الأجنبي أكبر من المدفوعات من النقد الأجنبي مقابل الواردات والعكس عندما تكون الإلتزامات نحو الواردات أكبر من عوائد الصادرات.

ب/ ميزان المدفوعات (Balance of Payments) هو سجل منتظم للقيمة النقدية لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة في الغالب عام كامل. أي هو بيان بالصفقات المالية والتجارية لبلد ما مع بقية بلدان العالم.

مكونات ميزان المدفوعات هي:

- الحساب الجاري (Current Account) ويشمل ميزان التجارة وميزان الخدمات (التجارة غير المنظورة).
- حساب رأس المال (Capital Account) ويسجل المعاملات الرأسمالية سواء كانت طويلة الأجل (مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض طويلة الأجل) أو قصيرة الأجل والتي تتم بصفة تلقائية لأغراض عدة منها المضاربة.
- صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة وتضم الذهب النقدي ورصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية والأصول الأجنبية قصيرة الأجل والأصول الوطنية قصيرة الأجل ...

تمثل الصادرات طلباً خارجياً على السلع المنتجة محلياً بينما تمثل الواردات طلباً محلياً على السلع المنتجة خارجياً.

٦-٣: النموذج التوازني للدخل في اقتصاد مكون من أربع قطاعات

شرط التوازن:

$$I + G + X = S + T + M$$

حيث:

M = الواردات

X = الصادرات

كل مكونات الإنفاق الكلي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) تتأثر بالواردات لأن جزء منها يتم بسلع مستوردة. عليه يتم حساب الميل الحدي للواردات وهو التغير في الواردات نتيجة التغير في الدخل.

$$m_1 = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$$

دالة الواردات:

$$M = m_0 + m_1 \ (Y)$$

مثال توضيحي:

الدخل	الواردات
٦٠٠	١٠٠
٨٠٠	١٢٠

التغير في الواردات = ١٢٠ – ١٠٠ = ٢٠

التغير في الدخل = ٨٠٠ – ٦٠٠ = ٢٠٠

الميل الحدي للواردات = $\frac{20}{200} = \frac{1}{10} = \underline{\underline{0.10}}$

= <u>٪١٠</u>

هذا يعني أن ١٠٪ من الزيادة في الدخل القومي تنفق على الواردات بواسطة القطاع الاستهلاكي والقطاع الاستثماري والقطاع الحكومي.

أما الصادرات فيتم تحديدها بعوامل خارجية (غير الدخل) مثل الطلب العالمي والمنافسة ..... ويمثلها خط مستقيم موازي للخط الأفقى كما هو موضح إدناه.

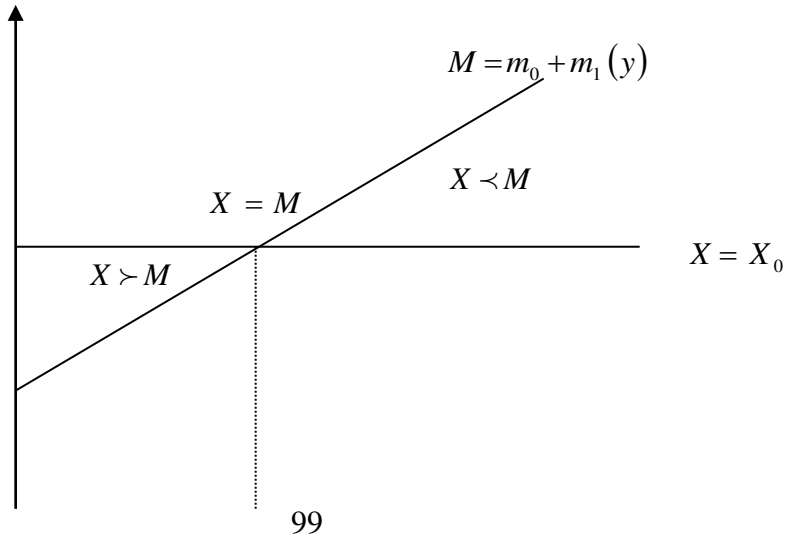

Y

النموذج:

الإنفاق الكلي = الدخل $Y = C + I + G + (X - M)$

دالة الاستهلاك $C = c_0 + c_1 (Y - T_0)$

الاستثمار التلقائي $I = I_0$

الإنفاق الحكومي $G = G_0$

الضريبة $T = T_0$

الصادرات $X = X_0$

الواردات $M = m_0 + m_1 (Y)$

$$Y = c_0 + c_1 (Y - T_0) + I_0 + G_0 + [X_0 - (m_0 + m_1 Y)]$$

$$Y = c_0 + c_1 Y - c_1 T_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1 (Y)$$

$$Y - c_1 Y + m_1 Y = c_0 - c_1 T_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0$$

$$Y = (1 - c_1 + m_1) = c_0 - c_1 T_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - c_1 + m_1} (c_0 - c_1 T_0 + G_0 + X_0 - m_0)$$

إذن مضاعف التجارة الخارجية = $\left(\frac{1}{1 - c_1 + m_1}\right)$

النموذج يوضح المستوى التوازنى للدخل القومي في اقتصاد مفتوح.

مثال توضيحي:

لدينا البيانات التالية:

الميل الحدي للادخار = 0.25

الميل الحدي للواردات = 0.10

أحسب قيمة المضاعف في اقتصاد مغلق وفي اقتصاد مفتوح، وحدد أثر الواردات على الدخل القومي.

الحل:

المضاعف في اقتصاد مغلق = $\frac{1}{0.25} = \underline{\underline{4}}$

المضاعف في اقتصاد مفتوح = $\frac{1}{0.10 + 0.25} = \frac{1}{0.35} = \underline{\underline{2.86}}$

أثرت الواردات سلباً على الدخل القومي حيث انخفض المضاعف من ٤ إلى 2.86 وهذا يؤكد أن الواردات هي تسرب من الدخل القومي لأنها إنفاق يتفاعل خارج حدود الدولة.

عليه كلما كان الميل الحدي للواردات كبيراً، كلما ضعف أثر زيادة الإنفاق على الدخل.

مثال توضيحي:

الميل الحدي للاستهلاك = 0.75

الميل الحدي للواردات = 0.15

التغير في الإنفاق الحكومي = 50 مليون جنيه

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.75+0.15} \quad (50)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{0.4} \quad (50)$$

$$\Delta Y = 2.5 \times 50 = \underline{\underline{125}}$$

افرض زيادة الميل الحدي للواردات ليصبح 0.25

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.75+0.25} \quad (50)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{0.5} \quad (50)$$

$$\Delta Y = 2 \times 50 = \underline{\underline{100}}$$

عليه قد أدت زيادة الميل الحدي للواردات إلى تقليل أثر الإنفاق الحكومي على الدخل لأن جزء أكبر من هذا الإنفاق قد أنفق لإستيراد سلع بدلاً عن المنتجة محلياً.

اسئلة للمراجعـة:

١- ما يعني الاقتصاد المفتوح ؟

٢- كيف يتم حساب الميل الحدي للواردات ؟ إذا زاد الدخل من ٣٠٠ مليون جنيه إلى ٤٠٠ مليون جنيه وزادت الواردات من ٥٠ مليون جنيه إلى ٦٠ مليون جنيه؛ أحسب الميل الحدي للواردات.

٣- أكتب نموذج التوازن في اقتصاد مفتوح.

٤- ماذا تعني الصادرات بالنسبة للدخل القومي وماذا تعني الواردات ؟

٥- ما هي فوائد التجارة الخارجية للدول ؟

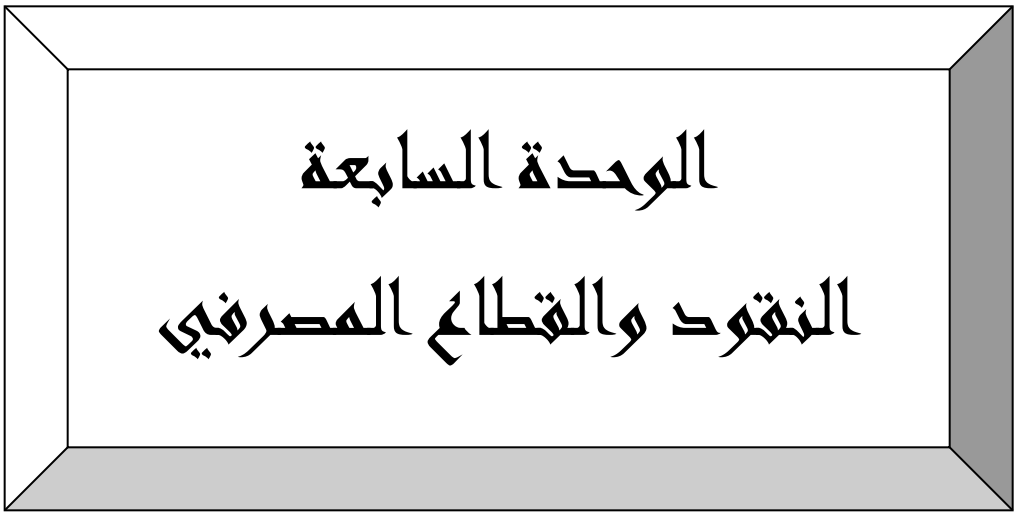

الأهداف التعليمية للوحدة السابعة:

يتعرف الطالب من هذه الوحدة على الآتي:

- ✓ أهمية النقود في النشاط الاقتصادي ووظائفها.
- ✓ تطور النقود عبر الزمن.
- ✓ محددات عرض النقود ودوافع الطلب عليها.

- ✓ دور القطاع المصرفي في الاقتصاد وأثر الإئتمان على عرض النقود.
- ✓ البنوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامية.

٧-١: مقدمة

تهدف هذه الوحدة إلى التعريف بأهمية النقود في المجتمعات وآلية التحكم فيها لتصحيح المسار الاقتصادي.

تلعب النقود دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي لأنها حلقة الوصل بين المستهلكين والمنتجين. بواسطة النقود يمارس الجهاز المصرفي وظائفه عن طريق قبول الودائع من الجمهور وتقديمها كقروض للمستثمرين..

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم ولاسيما عندما تزايدت وتنوعت وتعددت حاجاته. لهذا إرتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية وقد استخدمت الحبوب والقماش والمعادن كنقود.

لايمكن تعريف النقود إلا من خلال ما تؤديه من وظائف غير أنه يمكن القول بأن النقود هي أي شئ جرى العرف أو العادة أو القانون على تسميته نقوداً بشرط أن يلقى القبول العام لدى الجمهور. وقد كان النظام السائد قبل النقود هو نظام المقايضة (تبادل سلعة بسلعة أو خدمة) وقد واجه صعوبات في ظل تزايد السلع التى يحتاجها الإنسان، تمثلت في صعوبة تحقيق التوافق المزودج لرغبات المتعاملين وصعوبة تقدير نسبة المقايضة بين السلع وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة والتخزين.

٧-٢: وظائف النقود

يمكن تقسيم وظائف النقود إلى نوعين: الوظائف الأساسية والوظائف الثانونية:

أ/ الوظائف الأساسية للنقود وتشمل النقود كوسيط للتبادل (Medium of Exchange) والنقود كمعيار للقيمة أو وحدة للحساب (Unit of Account). النقود كوسيط للتبادل تعني أن المشترى يستطيع الحصول على السلع والخدمات عن طريق دفع وحدات نقدية بدلاً عن المقايضة بشرط ان تلقى القبول العام. أما وظيفة النقود كمقياس لقيمة الأشياء فالمقصود بها أن لكل سلعة أو خدمة قيمة (ثمن) منسوبة إلى السلع والخدمات الأخرى مثل كيلو الطماطم بأربع جنيهات وكيلو اللحم بعشر جنيهات عليه تكون النسبة ٤ : ١٠ (٢ : ٥) بين السلعتين وهي نسبة التبادل مقروءة بالنقود.

ساعدت وظائف النقود المذكورة في التطور الاقتصادي من حيث الإنتاج وسهولة المعاملات وتجاوزت عيوب المقايضة.

ب/ الوظائف الثانوية للنقود:

ظهرت الوظائف الثانوية للنقود كنتيجة للوظائف الأساسية وأضافت بعداً جديداً لدور النقود في الحياة الاقتصادية. هذه الوظائف هى أن النقود أصبحت أداة لإختزان القوة الشرائية ووسيلة للمدفوعات الآجلة. أما وظيفة النقود كمخزن للقوة الشرائية أو القيمة (Store of Value) فيعني أن الفرد قد لا ينفق كل دخله في الوقت الراهن وإنما يرغب في الاحتفاظ بجزء منه بغرض الإنفاق في المستقبل (الادخار) ولا تصلح معظم السلع لذلك

وعليه فإن النقود تؤدي الغرض بشرط أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها. أما وظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة (Standard of Deferred Payments) فيقصد بها سداد الالتزامات التعاقدية في المستقبل لأنها مبرئه للذمة لأى نوع من الالتزامات المالية التي تنشأ بين الأفراد.

حتى تؤدي النقود وظائفها لابد أن تتمتع ببعض الخصائص نذكر منها: عدم القابلية للتلف والتجانس في وحداتها وسهولة التعرف على وحداتها وخفة الوزن والثبات النسبي في قيمتها.

٧-٣: أنواع النقود

من وجهة النظر التاريخية يمكن تحديد ثلاثة أنواع للنقود:

أ/ النقود السلعية وقد كان تفضيل المعادن النفيسه كالذهب والفضة عن سائر السلع الأخرى بسبب ما يمتازان به عن السلع الأخرى مثل الصلابة وعدم القابلية للهلاك مع مرور الزمن كما أن النقود التي تُصنع منهما سهلة الحمل وقابلة للتجزئه والتخزين. إضافة إلى ذلك أنهما يتمتعان بالندرة النسبية.

إستعمال النقود ولد لها طلباً مشتقاً بالإضافة إلى الطلب الأصيل (كسلعة لأغراض صناعية وللزينة). ويتم سكها في شكل مسكوكات ذهبية أو فضية ويمكن أن تصدر عنها نقود نائبة لأسباب عملية. أما السبائك فهي لأغراض غير نقدية.

ب/ النقود الورقية:

هي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحامله وتمثل ديناً معيناً في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها. عادة تصدرها البنوك المركزية أو أى سلطة نقدية في الدولة. تطورت النقود الورقية من غطاء ذهبي كامل (النقود النائبة وتعني أن أي ورقة نقدية لها ما يقابلها من ذهب) إلى غطاء ذهبي جزئي (مثلاً نسبة الذهب ٥٠٪ من الغطاء) ثم إلى نقود ورقية إلزامية (غير قابلة للتحويل إلى ذهب) وهو الشائع في الوقت الراهن في معظم دول العالم وبالذات الدول النامية.

ج/ نقود الودائع (النقود المصرفية):

تتكون من الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية وتنتقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات (الشيك هو أمر موجه من صاحب الوديعة وهو الدائن إلى البنك وهو المدين لكى يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر مبلغاً معيناً من النقود).

نقود الودائع ليس لها كيان ملموس والشيكات التي تتداول هذه النقود بواسطتها لا تتمتع بالقبول العام. الشيك هو وسيلة لنقل مديونية البنك من شخص إلى آخر وينتهى بعملية واحدة.

أصبحت نقود الودائع من أهم مكونات عرض النقد وذلك لتطور الخدمات المصرفية.

٧-٤: عرض النقود والطلب على النقود

لا شك أن قانون العرض والطلب ينطبق على النقود مثلها مثل السلع الأخرى. فيما يلي يتم إستعراض العوامل المؤثرة في كل منهما:

أ/ عرض النقود:

بصفة عامة يمكن التمييز بين تعريفين لعرض النقود الأول ويسمى التعريف الضيق لعرض النقود ويقصر النقود على العملة المتداولة والودائع الجارية للجمهور بالمصارف. ويعرف بـ (M_1) . أما التعريف الواسع للنقود فيشمل النقود المعدنية والورقية والودائع الجارية والودائع الزمنية (ودائع الاستثمار) ويعرف بـ (M_2) . والرأى السائد في معظم الدول هو الأخذ بالتعريف الضيق للنقود.

تتحكم الدولة في عرض النقود بواسطة السلطات النقدية (البنك المركزي) وعليه يتحدد بعوامل خارجية (مؤسسية).

ب/ الطلب على النقود:

يختلف الطلب على النقود عن الطلب على السلع الآخرى لأن النقود لا تطلب في حد ذاتها وإنما بغرض تسوية المعاملات (شراء سلع وخدمات). يمثل الإحتفاظ بالنقود تكلفة لأن الذي يحتفظ بها يضحى بما يمكن أن يعود إليه إذا أودعها في المصرف أو إشترى سندات أو اسهم؛

لكن الأفراد يحتفظون بجزء من ثروتهم في شكل نقود وذلك لثلاث دوافع هي:

- دافع المعاملات (Transaction Motive) ويعني الاحتفاظ بالنقود لأجل شراء السلع والخدمات التي يحتاجونها في حياتهم اليومية ويعتمد ذلك على حجم المعاملات والذي بدوره يعتمد على الدخل. يرتبط أيضاً بنظم الدفع السائد في المجتمع شهرياً أو أسبوعياً أو يومياً. كلما زاد الدخل، كلما زاد الطلب على النقود بغرض المعاملات. كلما إنخفضت فترة الدفع، كلما احتفظ الأفراد بنقود أقل.
- دافع الحيطة والحذر (Precautionary Motive) حيث يتم الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الظروف الطارئه التي لا يمكن التنبؤ بها (مصائب الدهر) ويعتمد على الدخل.
- دافع المضاربة (Speculative Motive) ويتم بغرض تحقيق عوائد (أرباح) من الفرص لتى تظهر بين فترة وأخرى ويعتمد على سعر الفائدة.

٧-٥: القطاع المصرفي

يمثل القطاع المصرفي ركناً مهماً في النظام المالي الذي يتكون من كل الجهات ذات الصلة بالمال مثل السوق المالي وشركات الاستثمار

واتحادات الائتمان وشركات التأمين. يتكون القطاع المصرفي من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة (المصارف العقارية والزراعية والصناعية) وعلى قمته البنك المركزي.

أ/ البنوك المركزية (Central Banks) :

البنوك المركزية تمثل السلطة النقدية في الدولة وهي صاحبة الصلاحية في رسم ومراقبة تنفيذ السياسة النقدية. تؤدي البنوك المركزية الوظائف التالية:

- إصدار النقود وتعنى تحديد شكل وكمية النقود المتداولة حسب حاجة الاقتصاد. يمكن ان يكون الإصدار مقيداً أو حراً حسب الظروف الاقتصادية السائدة. غير أن الإصدار الحر قد يؤدي إلى الإفراط في كمية النقود مما يؤدي إلى التضخم.
- القيام بالخدمات المصرفية التي تتطلبها الحكومة من إيداع للإيرادات العامة وصرفها ويعتبر مستشاراً للحكومة في الشؤون النقدية.
- الرقابة على الجهاز المصرفي ويقصد بها أن البنك المركزي يمنح رخص ممارسة العمل المصرفي ويشرف على أداء المصارف التجارية ويقرضها عندما تتعرض لأزمات سيولة ويتحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه لأصحاب العمل وذلك عن طريق نسبة

الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم والرقابة المباشرة وكل الأدوات النقدية المتاحة بغرض خلق تناسق بين أداء المصارف والسياسة النقدية.

ب/ المصارف التجارية (Commercial Banks) :

يعرف المصرف التجاري بأنه مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات وتقوم باستثمارها في شكل قروض مقابل الحصول على عائد. ودائع الجمهور إما أن تكون جارية أو آجلة. لايحصل أصحاب الودائع الجارية على عائد بعكس أصحاب الودائع الآجلة. لايتم سحب كل الودائع الجارية في زمن محدد؛ عليه تقوم البنوك باستثمارها بغرض الحصول على أرباح ويتم ذلك للودائع الآجلة.

هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، كلما زادت سيولة المصرف، كلما قلت أرباحه؛ عليه تسعي المصارف للموازنة بينهما بناء على تجاربها وحجم السحوبات المتوقعة. كذلك تسعى المصارف التجارية على أن يكون مركزها المالي سليماً ويسمى يسار البنك (Solvency). ترتفع درجة سلامة المركز المالي للبنك كلما كانت القيمة الفعلية للأصول التي يمتلكها أكبر من قيمة إلتزاماته نحو الغير. يعتمد ذلك على نوعية الأصول الخاصة بالمصرف والتي تختلف في درجة المخاطر التي تواجهها.

تتدرج درجة سيولة الأصول المصرفية من النقدية بالخزينة إلى الأصول شبه النقدية (الأوراق المالية) إلى الاستثمارات الحقيقية.

٧-٥-١ خلق (توليد) الوائع (Credit Creation) :

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على عرض النقود إذا أنها تقوم بإستخدام الودائع الجارية في عملية خلق النقود. لتوضيح كيف تتم هذه العملية افترض أن مواطناً أودع مبلغ ١٠٠٠ جنيه في حسابه الجاري لدى بنك ما ونسبة الاحتياطي القانوني هو ٢٠٪؛ فإن تغيراً يحدث في ميزانية البنك كالآتي:

الأصول (بالجنيه)	الخصوم (بالجنيه)
١٠٠٠ نقدية بالخزينة	١٠٠٠ وديعة أولية
٤٠٠٠ قروض وسلفيات	٤٠٠٠ ودائع مشتقة
٥٠٠٠ الإجمالي	٥٠٠٠ الإجمالي

نلاحظ أن تغيراً قد طرأ على ميزانية البنك التجاري حيث إستطاع أن يقرض مبلغاً أكبر من حجم الوديعة الأولية وذلك نتيجة مضاعف الائتمان

والذي يساوي ١ وفي هذه الحالة يساوي $\frac{1}{0.2} = 5$ نسبة الاحتياطي القانوني.

عليه يتم ضرب الوديعة الأولية في مضاعف الائتمان لنحصل على إجمالي التغير في الأصول (١٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠) وتسمى هذه الزيادة الودائع المشتقة وتمثل إلتزامات على البنك.

يمكن شرح هذه الفكرة ببساطة حيث أودع مواطن مبلغ ١٠٠٠ جنيه في البنك واحتفظ البنك في البداية بنسبة ٢٠٪ وأقرض ٨٠٠ جنيه لمواطن آخر والذي بدوره أودعها في البنك فاحتفظ البنك ينسبة ٢٠٪ منها وأقرض ٦٤٠ جنيهاً ...وهكذا (أنظر الوحدة الخاصة بكيفية حساب المضاعف).

وهكذا تقوم البنوك التجارية بالتأثير في عرض النقود ولذلك يفرض عليها البنك المركزي قيوداً وفق متطلبات المرحلة الاقتصادية.

كذلك يحتفظ المصرف التجاري بنسبة في الودائع في شكل نقدية يقدرها حسب ظروفه الخاصة وتسمى الإحتياطي الخاص لمواجهة الظروف الطارئه واغتنام الفرص الاستثمارية.

عليه يمكن القول بأن المصارف التجارية ذات تأثير كبير في مسار الاقتصاد عن طريق قدرتها على التأثير على عرض النقود.

٧-٦: المصارف الإسلامية

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي، بحق، منهجاً ربانياً كاملاً لحياة البشرية، يتم تحقيقه في حياة البشر، بجهد البشر وفى حدود الطاقة البشرية والواقع المادي للحياة الإنسانية. من الوعى الكامل بدور النظام المصرفي في النشاط الاقتصادي المعاصر نبعت فكرة المصرف الإسلامي كأداة لحشد المدخرات واستخدامها في توفير السيولة النقدية الاستثمارية بصفة خاصة مساهمة في إحداث تنمية شاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تنبثق فكرة المصرف الإسلامي من حقيقة أن نظام الفائدة (الربا) قد جاء تحريمه في كل الاديان السماوية وقد حرمه الإسلام تحريماً قاطعاً وبناء على ذلك تعتبر الفائدة على أنواع القروض ربا محرم لا فرق بين القرض الاستهلاكي والقرض الإنتاجي.

من هذا المنطلق يقوم المصرف الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور وفقاً لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. وعلى ذلك يحل نظام المشاركة في الأرباح محل نظام الفائدة وتبرز أهمية الودائع الاستثمارية بالإضافة إلى الودائع الجارية كما يتعاظم شأن محفظة الأوراق المالية (الأسهم دون السندات) سواء لغرض السيولة أو الاستثمار.

على هذه الأسس يقوم العمل المصرفي الإسلامي وفقاً للمفاهيم التالية:

- الغرم بالغنم.
- المشاركة لا القروض طريق إبتغاء الربح والزيادة على رأس المال.
- الربح وقاية لرأس المال.
- المضاربة الشرعية طريق لابتغاء الربح.
- الوكالة بأجر أو عمولة.
- الأجر أو العمولة مقابل العمل أو الخدمة.

تختلف صيغ التمويل الإسلامي عن البنوك الربوية لأنها تراعى مصلحة الطرفين من حيث الحصول على ما يوازي الجهد المبذول في العملية الإنتاجية سواء أكان بالعمل أو بالمال.

٧-٦-١ استثمار الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

الاستثمار هو توظيف الأموال المدخرة للحصول على دخل منها إما بعمل المرء فيها بنفسه بالبيع أو الاتجار أو بعمل المرء فيها مع غيره عن طريق المشاركات والمرابحات.

تتنوع صيغ التمويل الإسلامي حسب طبيعة النشاط الاقتصادي. من أهمها:

أ/ المشاركة وهي عقد شراكة في الربح بمال من رجل أو أكثر وعمل من رجل آخر أو أكثر. تنصب على إنشاء المشاريع الاستثمارية. يتم توزيع العائد حسب الأنصبة المتفق عليها.

ب/ المضاربة تعنى استثمار رأس المال ثم توزيع العائد عليه وفقاً لاتفاق مسبق. تتألف المضاربة المشتركة من ثلاثة أطراف هي:

- المستثمرين الذين يقدمون المال بصورة فردية (الودائع).
- المضاربون الذين يأخذون الأموال متفردين كي يعمل كل منهم في جزء من أموال المستثمرين.
- المصرف الذي يقوم بالتوسط بين الفريقين لتحقيق التوافق والانتظام في توارد الأموال وإعطائها للراغبين من المضاربين.

ج/ السلم وهو بيع آجل بعاجل ويستعمل غالباً في تمويل الأنشطة الزراعية على نحو يحقق مصلحة المنتجين والتجار على السواء وفقاً لأحكام الشريعة في التعاون والحفز على العمل. تؤدي صيغة السلم إلى أن تساعد المصارف الإسلامية المزارعين وصغار الحرفيين بشراء السلع التي ينتجونها وتقديم ثمنها لهم لاستخدامه في تحسين إنتاجهم وترقيته. يقوم المصرف الإسلامي بهذا العمل مراعاة لمصلحة الاقتصاد القومي لا لمصلحته الخاصة.

د/ المرابحة وهو عبارة عن إلتزام المصرف بشراء سلعة موصوفة وبيعها لعميله بنسبة معينة من الربح مع وعد العميل بشراء هذه السلعة من المصرف بثمن الشراء مع إضافة النسبة المتفق عليها من الربح. وتستخدم هذه الصيغة في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية للعملاء وشراء أدوات الإنتاج في الصناعة والزراعة ومدخلاتها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

عليه فإن المصرف الإسلامي يؤدي وظائف البنوك التجارية ولكن في إطار الشريعة الإسلامية تحقيقاً للتعاون ودفعاً لمعدلات النمو الاقتصادي ويشعر المسلم بالرضا لأن نشاطه لا يتعارض مع عقيدته.

اسئلة للمراجعـة:

١- ما هي وظائف النقود ؟ وما هي التطورات التي مرت بها النقود حتى وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الراهن ؟

٢- ما هي دوافع الطلب على النقود ؟ وما هي محددات كل منها ؟

٣- وضح أهمية المصارف التجارية في الاقتصاد الحديث.

٤- كيف تتم عملية خلق الودائع ؟ وما هي آثارها على عرض النقود ؟

٥- ما هي صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ؟ وما الذي يميزها عن البنوك الربوية ؟

الوحدة الثامنة

السياسات الاقتصادية

الأهداف التعليمية للوحدة الثامنة:

يتعرف الطالب من خلال هذه الوحدة على الآتي :

- ✓ أهداف السياسات الاقتصادية.
- ✓ أنواع السياسات الاقتصادية وأدواتها.
- ✓ دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المنشودة للدولة.
- ✓ تحديد الظروف التى تؤدي إلى نجاح السياسات النقدية في الدول النامية.

٨-١: مقدمة

تهدف هذه الوحدة للتعريف بأثر السياسات الاقتصادية على الأداء الاقتصادي للدول وآليات تلك السياسات.

السياسة الاقتصادية هي استراتيجية تقررها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتي هي أهداف المجتمع. قد تكون الأهداف المنشودة قصيرة الأجل (تتحقق في فترة قصيرة) او طويلة الأجل (يتم تحقيقها في فترة زمنية طويلة).

٨-٢: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

أ/ تحقيق الاستقرار الاقتصادي (استقرار المستوى العام للأسعار).

ب/ زيادة معدلات النمو الاقتصادي (الزيادة المضطردة سنوياً في الدخل القومي).

ج/ توظيف أمثل لعناصر الإنتاج المتاحة (الكفاءة الاقتصادية).

د/توزيع عادل للدخول بين طبقات المجتمع.

هـ/ توفير ضمان إجتماعي لكل أفراد المجتمع.

و/ حرية المستهلكين والمنتجين.

ز/ وفرة السلع والخدمات.

س/ تحقيق التوازن في ميزانية الحكومة.

ش/ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ص/ تحقيق الإستقرار في سعر الصرف.

٨-٣: مكونات السياسة الاقتصادية وأدواتها

تشمل السياسة الاقتصادية كل من السياسة المالية (Fiscal Policy) والسياسة النقدية (Monetary Policy) أما السياسة المالية فتعتمد على أداة الضرائب والإنفاق الحكومي والسياسة النقدية تعتمد على عرض النقود للتأثير على مستوى الناتج والأسعار.

٨-٣-١: أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

هناك حالتان من عدم الاستقرار الاقتصادي تسعى أدوات السياسة المالية للحد منهما لأنهما يؤديان إلى إختلال في التوازن الاقتصادي الكلي وهما:

أ/ حالة التضخم (الزيادة المضطردة في المستوى العام للأسعار) الناتج عن زيادة الطلب الكلي وعندها تكون السياسة المالية إنكماشية على النحو التالي:

- زيادة الضرائب بهدف تقليل القوة الشرائية لأن التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي.
- تقليل الإنفاق الحكومي بهدف تخفيض الإنفاق الكلي.
- مزيج من زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي.

الرسم التالي يوضح الفجوة التضخمية (Inflationary Gap):

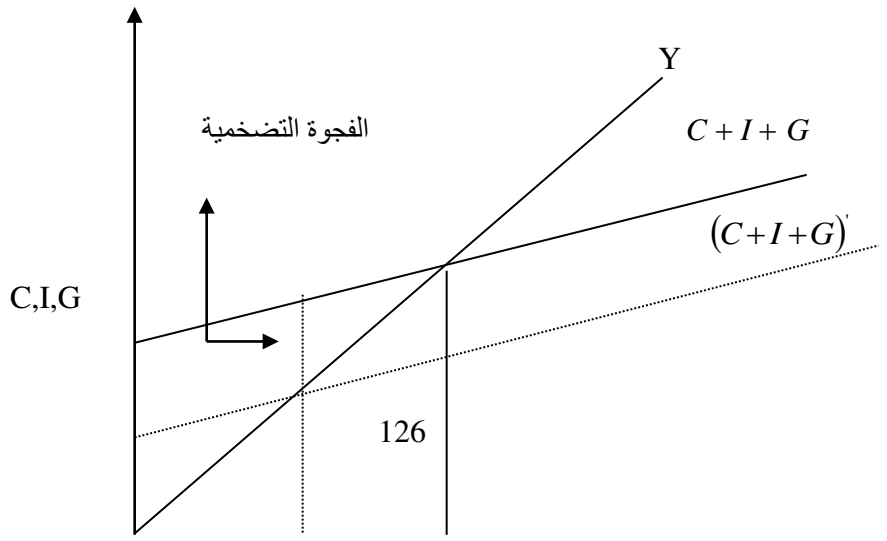

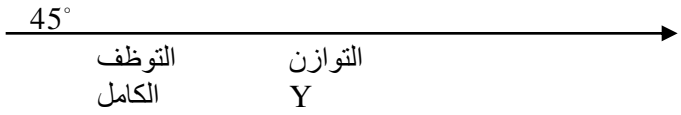

يلاحظ من الرسم أن الاقتصاد قد وصل مرحلة التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل للموارد (التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي) لذلك حدثت فجوة تضخمية والمطلوب معالجتها وتم ذلك عن طريق تخفيض مكونات الطلب الكلي (تقليل الإنفاق الحكومي و/ أو زيادة الضرائب لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري). يلاحظ أن أثر تقليل الإنفاق الحكومي أكبر من أثر زيادة الضرائب نسبة لأن جزء من الضرائب يُدفع من المدخرات وهذا يعتمد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك. عليه يمكن القول بأن أداة الإنفاق الحكومي أكثر فاعلية من أداة الضرائب في محاربة التضخم.

المثال رقم (١٣) يوضح كيفية حساب التغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب الذي يعالج التضخم.

المثال رقم (١٣):

لدينا فجوة تضخمية بمقدار ١٠٠ مليون جنيه وكان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75؛ فما هو التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضرائب الذي يمكن أن يغلق هذه الفجوة ؟ وأيهما أكثر فاعلية ؟

الحل:

اثر التغير في الإنفاق الحكومي (ΔG_0) :

$$\Delta y = \frac{1}{1-c_1} (\Delta G_0)$$

$$-100 = \frac{1}{1-0.75} (\Delta G_0)$$

$$-100 = \frac{1}{0-0.25} (\Delta G_0)$$

$$-100 = 4 (\Delta G_0)$$

$$-\frac{100}{4} = \Delta G_0$$

$$\Delta G_0 = -\underline{\underline{25}}\ million$$

أثر التغير في الضرائب (ΔT_0)

$$\Delta y = \frac{-c_1}{1-c_1} (\Delta G_0)$$

$$-100 = \frac{-0.75}{1-0.75}\ (\Delta T_0)$$

$$-100 = \frac{-0.75}{1-0.25}\ (\Delta T_0)$$

$$-100 = 3\ (\Delta T_0)$$

$$\Delta T_0 = +\ \underline{\underline{33.3}}\ million$$

يلاحظ أن المطلوب هو تقليل الإنفاق الحكومي بمقدار ٢٥ مليون جنيه أو زيادة الضرائب بمقدار 33,3 مليون جنيه ولأن قيمة الإنفاق الحكومي المطلوب تخفيضها أقل من قيمة الضرائب المطلوب زيادتها فإن الإنفاق الحكومي أكثر فاعلية من الضرائب.

ب/ حالة الإنكماش (إنخفاض القوة الشرائية وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي ويصبح أقل من العرض الكلي) وعندها تكون السياسات المالية كالآتي:

- خفض الضرائب لزيادة القوة الشرائية.
- زيادة الإنفاق الحكومي.

- مزيج من خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.
- الرسم التالي يوضح الفجوة الإنكماشية (Deflationary Gap):

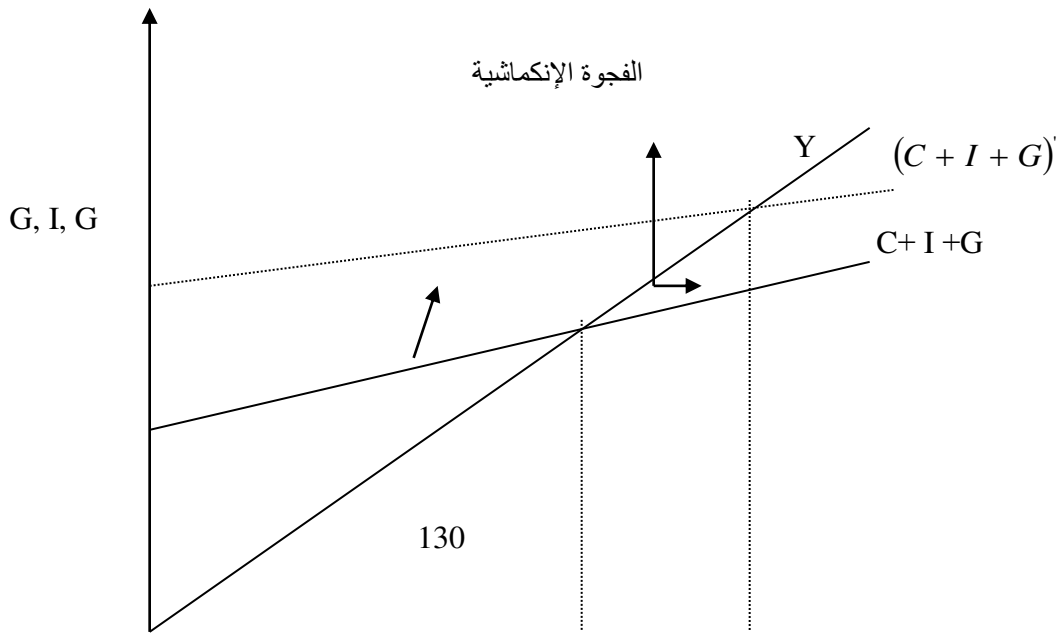

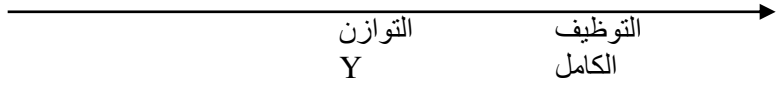

يلاحظ من الرسم أن الاقتصاد قد وصل مرحلة التوازن قبل التوظيف الكامل للموارد وعندئذ يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي لأن هناك موارد غير مستغلة.

المطلوب هو زيادة الطلب الكلي عن طريق خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي والتي تؤثر إيجاباً على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.

المثال رقم (١٤) يوضح كيفية حساب التغير في الإنفاق الحكومي والتغير في الضرائب الذي يعالج الفجوة الإنكماشية.

مثال رقم (١٤):

لدينا فجوة إنكماشية بمقدار ٥٠ مليون جنيه والميل الحدي للادخار 0.2؛ فما هو التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضرائب الذي يمكن أن يسد هذه الفجوة ؟ وأيهما أكثر فاعلية ؟ ولماذا ؟

الحل:

أثر التغير في الإنفاق الحكومي (ΔG_0)

$$\Delta Y = \frac{1}{0.2}\left(\Delta G_0\right)$$

$$+50 = 5\left(\Delta G_0\right)$$

$$\frac{50}{5} = \Delta G_0$$

$$\Delta G_0 = \underline{\underline{10}}\ million$$

أثر التغير في الضرائب (ΔT_0)

$$\Delta Y = \frac{-0.8}{0.2}\left(\Delta T_0\right)$$

$$\Delta Y = -4\left(\Delta T_0\right)$$

$$50 = -4\left(\Delta T_0\right)$$

$$\Delta T_0 = \frac{50}{-4} = \underline{\underline{-12.5}} \ million$$

إذن الإنفاق الحكومي أكثر فاعلية من الضرائب لأن جزءاً من الضرائب يُدفع من الادخار ويعتمد ذلك على الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك.

٨-٣-٢: السياسة النقدية: (Monetary Policy)

تهدف للتأثير على الاقتصاد عن طريق التحكم في عرض النقود بواسطة السياسات التي ينتهجها البنك المركزي. كما في الوحدة التالية فإن البنك المركزي له عدة أدوات نقدية يستخدمها بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (منها الاستقرار الاقتصادي). أدوات البنك المركزي تشمل نسبة الاحتياطي القانوني بهدف التحكم في حجم السيولة المتاحة للبنوك التجارية وسعر إعادة الخصم للتأثير على حجم الائتمان (الاقتراض) المقدم من البنوك التجارية للمستثمرين.

أ/ في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بالآتي:

- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- زيادة سعر إعادة الخصم بهدف زيادة سعر الفائدة على القروض مما يرفع من تكلفة الاستثمار ومن ثم ينخفض الاستثمار.

- بيع الأوراق المالية فيما يسمي بعمليات السوق المفتوحة بغرض إمتصاص فائض السيولة.

كل هذه الأدوات تعمل في اتجاه إنكماشي للتقليل من معدلات التضخم.

ب/ في حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بالآتي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- تخفيض سعر إعادة الخصم بهدف تقليل سعر الفائدة على القروض الاستثمارية مما يقلل من تكلفة الاستثمار ومن ثم يزداد الاستثمار.
- شراء الأوراق المالية بعمليات السوق المفتوحة بغرض زيادة سيولة الجهاز المصرفي ليتمكن من زيادة الإقراض.

٨-٤: مطلوبات نجاح السياسات الاقتصادية

حتى تؤدي السياسات الاقتصادية ما يصبوا إليه واضعوها لابد من:

أ/ وجود نظام ضريبي يأخذ في الاعتبار الأهداف الاقتصادية غير الإيرادية ويتصف بالمرونة الكافية ليستجيب للتغيرات الهيكلية المتلاحقة في البنيان الاقتصادي.

ب/ إنفاق حكومي يساعد في تقوية البنية التحتية للاقتصاد ويسعى لإزالة التفاوت في الدخول.

ج/ جهاز مصرفي قادر على تقديم التسهيلات الائتمانية الاقتصادية ذات الأولوية.

د/ سوق مالي متطور تتنوع فيه أدوات الاستثمار المالي ويعمل وفق معلومات حديثة من شركات المساهمة العامة.

هـ/ زيادة الوعى بالاستثمار المالي لدى المواطنين وتقليل المخاطر المرتبطة به.

اسئلة للمراجعـة:

١- ما هي الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ؟

٢- ميز بين السياسة المالية والسياسة النقدية ووضح آليات كل منهما.

٣- لدينا فجوة تضخمية بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه والميل الحدي للادخار يساوي 0.4 فما هو التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضرائب الذي يسد هذه الفجوة ؟

٤- ارسم الفجوة الانكماشية .

٥- ما هي آليات السياسة النقدية لمحاربة التضخم ؟

٦- أيهما أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي : السياسة النقدية أم السياسة المالية ؟ وما هي الظروف التي تفضل فيها أحداهما على الأخرى ؟

الوحدة التاسعة

قضايا اقتصادية كلية

الأهداف التعليمية للوحدة التاسعة:

بعد دراسة هذه الوحدة يتمكن الطالب من التعرف على أهم القضايا الاقتصادية الراهنة من حيث:

- ✓ تعريف التضخم وأنواعه.

- ✓ أسباب التضخم وآثاره.
- ✓ البطالة وأنواعها وآثارها.
- ✓ كيفية معالجة مشكلة البطالة.
- ✓ سياسات التحرير الاقتصادي وآلياتها.
- ✓ الربط بين مضمون هذه الوحدة وما ورد في الوحدة الثامنة حول السياسات الاقتصادية الكلية.

٩-١: مقدمة

تهدف هذه الوحدة إلى التعريف بالقضايا اقتصادية الكلية المعاصرة وآثارها وكيفية التغلب عليها آخذين في الاعتبار التغيرات الاقتصادية المتلاحقة في عالم اليوم.

نستعرض بإيجاز في هذا الإطار التضخم والبطالة والتحرير الاقتصادي وإنعكاسات كل منهم على الأداء الاقتصادي.

٩-٢: التضخم

هو الإرتفاع المستمر (المضطرد) في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة ويقاس بإستعمال مخفض الناتج المحلي الإجمالي وتكلفة المعيشة.

هناك عدة أنواع للتضخم:

أ/ التضخم الجامح وهو معدلات الأسعار المرتفعة والمتواصلة.

ب/ التضخم الزاحف وهو المنخفض والمتواصل.

ج/ التضخم المكبوت ويحدث في حالة تحديد الحكومة لأسعار السلع والخدمات بأقل من قيمتها السوقية.

د/ التضخم المستورد ويحدث نتيجة استيراد السلع من مصادر ذات معدلات تضخم مرتفعة.

هـ/ التضخم الركودي ويعني تزامن معدلات التضخم العالية مع البطالة (الكساد).

٩-٢-١: الأسباب الرئيسية للتضخم

أ/ التضخم الناتج عن جذب الطلب (Demand – pull Inflation) وذلك عندما يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظف

الكامل. تكون هناك إختناقات في المدى القصير تؤدي إلى تضخم جزئي وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى التوظف لعناصر الإنتاج. أما في المدى الطويل فإن مرونة العرض الكلي تصبح صفراً وعليه فإن أي زيادة في الطلب الكلي تنعكس على الأسعار.

ب/ التضخم الناتج عن دفع التكلفة (Cost-push Inflation) إرتفاع تكاليف الإنتاج تدفع بالأسعار إلى أعلى وتنتج بسبب معدلات الزيادة في الأجور. أكد فيلبس أن إنخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الأجور إلى أعلى وبالتالي الأسعار. عليه فإن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

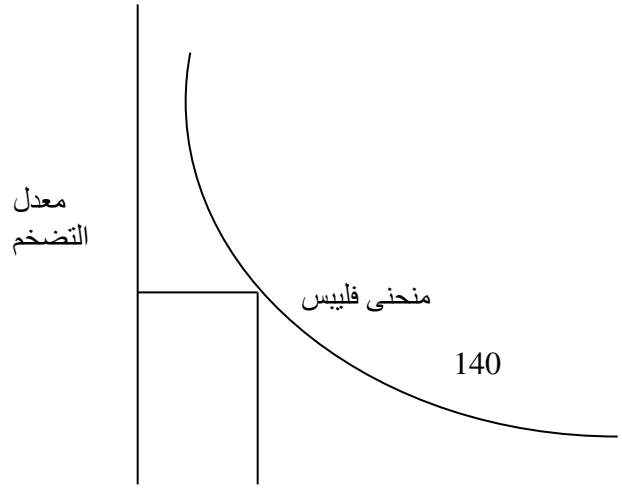

وعليه فإن هناك مفاضلة بين التضخم والبطالة. أي سياسات توسعية لمحاربة البطالة تؤدي إلى التضخم وأي سياسات إنكماشية لمحاربة التضخم تؤدي إلى البطالة.

٩-٢-٢: الآثار المترتبة على التضخم

هناك عدة آثار سالبة ناتجة من التضخم نذكر منها:

١- إنخفاض حجم المدخرات لأن حجم الإنفاق الاستهلاكي يزداد نسبة لإنخفاض قيمة النقود.

٢- تدهور قيمة العملة الوطنية (علاقة عكسية مع الأسعار) وعجز ميزان المدفوعات (الواردات أكبر من الصادرات).

٣- توجه الاستثمارات نحو السلع الكمالية (ذات معدلات إرتفاع الأسعار الأكثر نسبياً) وصعوبة إكمال مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية نسبة لزيادة التكلفة عن ماهو مخطط لها.

٤- معاناة ذوى الدخول المحدودة (العمال والموظفين وأرباب المعاشات ...) وإعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول غير المحدودة مما يؤدي إلى مشاكل إجتماعية.

٥- زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى توقعات بالمزيد من الزيادة مستقبلاً (توقعات متشائمة) وتصبح هذه من سمات الاقتصاد.

يمكن القول بأن التضخم ضار بالاقتصاد لأنه يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للدخول مما يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة للأفراد. عليه تسعى الدول إلى إنتهاج سياسات اقتصادية للحفاظ على إستقرار الأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٩-٣: البطالة: (Unemployment)

البطالة في مفهومها العام هي عدم إستغلال مورد اقتصادي الاستغلال الأمثل مثل القوى البشرية والمعدات وغيرها من الموارد المتاحة. غير أن التركيز ينصب على عطالة القوى البشرية حيث يبحث الإنسان عن عمل في مهنة معينة ولايجد فرصة للتوظيف.

٩-٣-١: أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها:

أ/ البطالة القهرية (Involuntary Unemployment) وهي المفهوم الشائع عن البطالة وتعنى أن يبحث الفرد عن عمل مؤهل لأدائه ولا

يجده. نميز هنا بين البطالة القهرية والبطالة الطوعية حيث لايرغب الفرد في العمل رغم إمكانية الحصول عليه. ولايتم حساب البطالة الطوعية ضمن معدلات البطالة.

ب/ البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) وتعني ترك العمل الحالى بحثاً عن عمل آخر لظروف خاصة بالفرد مثل تدني الأجر أو الانتقال إلى منطقة أخرى أو الحصول على مؤهلات أعلى.

ج/ البطالة الهيكلية: (Structural Unemployment) وتحدث نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد قطاعياً أو تقنياً حيث تتلاشى بعض المهن بينما تظهر مهن جديدة. للتقليل من هذا النوع من البطالة لابد من التدريب التحويلي.

د/ البطالة المقنعة: (Disguised Unemployment) وتعني توظيف عمالة أكثر مما هو مطلوب في نشاط ما وينتج عن ذلك فائض عمالة. يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج. تحدث مثل هذه البطالة في القطاع الزراعي التقليدي.....

هـ/ البطالة الموسمية: (Seasonal Unemployment) وتحدث عندما يكون العمل موسمياً وليس مستديماً كما هو في الزراعة.

و/ البطالة الدورية: (Cyclical Unemployment) وتحدث نتيجة الدورات الاقتصادية من صعود وهبوط وهي من سمات الاقتصاد الحر.

٩-٣-٢: الأسباب التي تؤدي إلى البطالة

هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في دولة ما نذكر منها:

١- ضعف الأداء الاقتصادي وبطء معدلات النمو الاقتصادي,

٢- ضعف البنية التحتية للاقتصاد مما يضعف من طاقته الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية والتنموية.

٣- ضيق الأسواق الاستهلاكية مما لا يؤدي إلى توليد فرص عمل لأن المنتجين يقللون من إنتاجهم.

٤- ضعف فرص التمويل للقطاع الخاص.

٥- إدخال التقنية وإحلالها محل العمالة (الإنتاج بكثافة رأسمالية).

٩-٣-٣: الآثار المترتبة على البطالة

تحدث البطالة آثاراً اقتصادية واجتماعية سالبة من أهمها:

١- عدم إستغلال موارد متاحة.

٢- إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي لعدم مساهمة قطاع المتعطلين في النشاط الاقتصادي.

٣- زيادة معدلات الفقر.

٤- ضياع موارد في تأهيل وتدريب الكوادر البشرية وعدم الإستفادة منهم.

٥- زيادة معدلات الجريمة والسلوك الاجتماعي غير المقبول.

٩-٣-٤: حلول مقترحة لحل أزمة البطالة

تعتمد الحلول المقترحة لحل أزمة البطالة على نوع البطالة والهيكل الاقتصادي؛ غير أننا ننظر لها على أنها ذات آثار سلبية ولابد أن توجه السياسات الاقتصادية لازالتها. من الحلول المقترحة ما يلي:

أ/ الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية مثل السدود والطرق واستصلاح الأراضي.

ب/ توسيع قاعدة الاقتصاد عن طريق تنويع فرص الاستثمار فيه، وذلك لخلق فرص توظيف بمعدلات متزادة لإستيعاب القادمين إلى سوق العمل.

ج/ ربط مزايا الاستثمار ومعدلات الضريبة بتوظيف عدد معين من العاملين كحد أدني.

د/ تشجيع التوظيف الذاتي وتقديم قروض ميسرة لأصحاب الأعمال الصغيرة والحرف.

هـ/ تقديم إعانات للمتعطلين لحين حصولهم على عمل.

٩-٤: التحرير الاقتصادي والمالي

يقصد بالتحرير الاقتصادي إزالة القيود على النشاط الاقتصادي من حيث التسعير للسلع النهائية والوسيطة وترك الحرية للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في القطاعات الإنتاجية.

عبر الزمن هيمنت الحكومات على الاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة وأصبح نشاطها الاقتصادي كبيراً مما أدى إلى عدم الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة. عليه ظهرت الحاجة إلى فتح المجال أمام المبادرة الخاصة لأنها تعمل وفق أهدافها والتي من أهمها تحقيق أقصى ربح ممكن.

من آليات التحرير الاقتصادية ما يلي:

أ/ الخصخصة وتعني التصرف في المرافق العامة بالبيع أو الأيلولة أو المشاركة.

ب/ رفع الدعم عن السلع والخدمات.

ج/ تعويم سعر صرف العملة الوطنية ليتحدد حسب عرض وطلب العملات الأجنبية.

د/ فتح فرص الاستثمار للمستثمرين الأجانب في شكل استثمارات أجنبية مباشرة لزيادة التنافسية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية.

هـ/ إزالة القيود الإدارية على النشاط الاقتصادي.

يؤدي التحرير الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف ووفرة السلع والخدمات وتطورها. غير أن هناك آثاراً سلبية تكمن في زيادة معدلات الفقر وبالتالي زيادة الفوارق الدخلية بين طبقات المجتمع.

اسئلة للمراجعـة:

١- عرف التضخم وأذكر أنواعه.

٢- ما هي الآثار المترتبة على التضخم ؟ وكيف يمكن علاجه ؟

٣- ما هو المقصود بالبطالة ؟ وما هي أنواعها ؟

٤- اذكر الأسباب التي تؤدي إلى البطالة في اقتصاد ما.

٥- أكتب عن مفهوم التحرير الاقتصادي وآلياته.

٦- هل يمكن أن يحقق التحرير الاقتصادي والمالي أهدافه في دولة نامية ؟

المراجـــع:

١- اسامة بن محمد باحنشل (١٩٩٩): مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢- عمر الأيوبي (١٩٨٨): معجم الاقتصاد، اكاديما، بيروت.

٣- عبد الله الشريف الغول (٢٠٠٧): موضوعات في الاقتصاد الكلي، مطبوعات جامعة أم درمان الأهلية.
٤- محمد أحمد سراج (١٩٨٩): النظام المصرفي الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٥- محي الدين الغريب (١٩٨٦): اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة القاهرة.

"تم بحمد الله"